الأمم المتحدة A/73/PV.37

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ٣٧

الثلاثاء، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

نظرا لغياب الرئيسة، تولى الرئاسة نائب الرئيسة، السيد يلتشينكو (أوكرانيا).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال (*تابع*)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

السيدة بافداج كوريت (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى سفيري الإمارات العربية المتحدة وجورجيا على توجيه مفاوضاتنا الحكومية الدولية خلال الدورة الثانية والسبعين. إننا نقدر تقديرا عاليا جميع الوثائق الصادرة حتى الآن، بما في ذلك ”العناصر المشتركة المنقحة والمسائل المطروحة لمواصلة النظر“، التي أعدت أثناء الدورة السابقة من المفاوضات الحكومية الدولية. إن الوثيقة قد قطعت شوطا طويلا، وقد مكنتنا من زيادة توضيح مواقفنا. وأود أيضا أن أهنئ السفير براون على تعيينه.

تظل سلوفينيا ملتزمة بمواصلة المناقشات في عملية المفاوضات الحكومية الدولية، لكن يتعين علي أن أكرر رأينا بأن الوقت قد حان للمضي قدما. لقد حصل إصلاح مجلس الأمن على أعلى مستوى من الدعم السياسي في عام ٢٠٠٥، مما يعني أننا تجاوزنا مرحلة الإصلاح المبكر التي كانت متوخاة آنذاك.

في بداية هذا الشهر، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن أهمية تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة (انظر S/PV/8395). دأبت سلوفينيا على الدعوة إلى مجلس أمن يتسم بالفعالية والكفاءة يمكنه الكشف عن الشواغل والتهديدات في وقت مبكر ويتحمل أعضاؤه المسؤولية عن التصدي لها. واليوم، أود أن أنضم إلى الآخرين في الإدلاء ببعض الملاحظات العامة بشأن المضمون والعملية.

أظهرت الدورة السابقة للمفاوضات الحكومية الدولية أن هناك الكثير من العناصر المشتركة التي يمكن أن نبني عليها. ونقدر أنه جرى في وثيقة العناصر المشتركة المنقحة بشأن العلاقة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

بين مجلس الأمن والجمعية العامة إدراج مسائل حجم وتوسيع المجلس وأساليب عمله. هذا يعطينا صورة أفضل في وثيقة واحدة لفئات المسائل الخمس جميعها. إنها مترابطة، ولا يمكن، في رأينا، مناقشة أي منها معزل عن الأخرى.

نحن ندرك أنه جرى بالفعل تحقيق بعض التحسينات فيما يتعلق بأساليب العمل، وندعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى بذل كل ما في وسعهم لمواصلة تحسينها لصالح جميع أعضاء الأمم المتحدة والمنظمة نفسها.

إننا نعرف الأهداف التي حددناها لأنفسنا – وهي جعل مجلس الأمن أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية في عمله. ومن ثم فإن العملية يجب أن تقودنا إلى ذلك. تعتقد سلوفينيا أنه جرت مناقشة ودراسة الخيارات والاقتراحات المتعلقة بكل مسألة من المسائل بشكل متعمق. نحن نعقد اجتماعين كل سنة بشأنها. لقد آن الأوان لبدء المفاوضات الحقيقية.

منذ إنشاء المنظمة، تغير العالم بشكل كبير، ولم ينعكس أي من هذه التغييرات تقريبا في مجلس الأمن. إن المجلس، المكلف بصون السلم والأمن الدوليين، عليه التزام خاص تجاه المجتمع الدولي. هذا هو أحد الأسباب التي ينبغي من أجلها أن يمثل العالم بأسره، وهو لا يمثله اليوم. عضوية مجلس الأمن مسؤولية خطيرة، والدول الأعضاء التي تأخذ على عاتقها هذا الدور يجب أن تكون على استعداد لتحمل العبء.

وفيما يتعلق بالمسائل الأكثر تحديدا، فإن سلوفينيا، بهدف عكس واقع اليوم على نحو سليم، تؤيد توسيع عضوية المجلس في كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. وعندما يتعلق الأمر بفئة الأعضاء المنتخبين أو غير الدائمين، نرى أن التوسيع من شأنه زيادة معدل التناوب كما أنه يتيح تمثيلا ديمقراطيا بقدر أكبر في مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، تولي سلوفينيا أولوية عليا لتخصيص مقعد غير دائم إضافي لمجموعة دول أوروبا الشرقية. خلال الربع قرن الماضي، تضاعف عدد أعضاء مجموعة دول أوروبا الشرقية، لكن العضوية في المجلس لم تتغير: مقعد واحد دائم ومقعد واحد غير دائم. ونؤيد أيضا تخصيص مقاعد إضافية للدول الأفريقية.

هناك فهم عام مفاده أن توسيع مجلس الأمن سيحسن تمثيل الدول المنقوصة التمثيل أو غير الممثلة، ويضمن التمثيل العادل والديمقراطي ويحقق توازن بين مبادئ المسؤولية والشفافية والكفاءة. نحن لسنا متأكدين من الصيغة بعد، لكننا نؤيد تماما الحلول التي من شأنها أن تضم المزيد من البلدان الصغيرة إلى المجلس. تؤيد سلوفينيا تخصيص المقاعد استنادا إلى المجموعات الإقليمية.

وفيما يتعلق بحجم المجلس بعد إصلاحه، ترى سلوفينيا أن حجم المجلس يجب ألا يكون عائقا أمام كفاءة عمله. وعلى أي حال، سوف يتعين تغيير أساليب عمله أو تكييفها، إذا كنا نريد للمجلس أن يكون قادرا على التعامل مع العوامل السريعة التغير والمعقدة والمضاعفة التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بمسألة حق النقض، فإن سلوفينيا، بوصفها عضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، ومؤيدا للمبادرة الفرنسية – المكسيكية، تدعو إلى تقييد استخدام حق النقض في حالات الجرائم الوحشية وكذلك ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في استخدام حق النقض في جميع الحالات الأخرى.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة، فإن سلوفينيا تؤيد تأييدا تاما العناصر المشتركة المحددة في الوثيقة المنقحة.

يجب أن تكون هذه العلاقة، استناداً إلى أحكام الميثاق، تكاملية وتعزز بعضها بعضا. في الأسبوع الماضي، ناقشنا تنفيذ تنشيط أعمال الجمعية العامة (انظر A/73/PV.35). ونعتقد أن القرارات ذات الصلة يجب أن تؤخذ أيضاً في الحسبان.

وأخيراً، يبرز بياني بإيجاز بعضاً من هذه المسائل فقط. وسنتمكن من مواصلة مداولاتنا خلال المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة. ومع ذلك، أودّ أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب مرة أخرى عن دعمنا القوي للمضي قدماً بالعملية. ونرى أن أفضل السبل للقيام بذلك ولنكمل من حيث توقفنا في نهاية الدورة السابقة هو أن نبدأ في مفاوضات جادّة على أساس نص يحدد المقترحات الملموسة.

السيدة الجزائري (الجزائر) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسيراليون بالنيابة عن لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للكويت باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/73/PV.36).

وأشكر رئيسة الجمعية العامة على التزامها بمواصلة المشاركة النشطة في عملية إصلاح مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، يتطلع وفد بلدي إلى العمل مع الرئيسين المشاركين المعينين حديثاً للمفاوضات الحكومية الدولية، السفيرة نسيبة ممثلة دولة الإمارات العربية المتحدة والسفير براون ممثل لكسمبرغ.

في البداية، أود أن أكرر أننا ما زلنا مقتنعين بالحاجة إلى إجراء إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة، إصلاح يتقيد بالمبادئ والأهداف والمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة من أجل عالم أكثر إنصافاً، على أساس العالمية والإنصاف والتوازن الإقليمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، نظل ملتزمين بالمقرر ٥٥٧/٦٢ وغيره من مقررات الجمعية العامة ذات الصلة التي تهدف إلى تحقيق الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، بما يشمل المجموعات الرئيسية الخمس، مع مراعاة أوجه الترابط بينها، على نحو ما اتفقت عليه الجمعية العامة. ولذلك، فإننا نرفض أي نهج تدريجي انتقائي، من شأنه أن يتناقض مع روح الإصلاح الشامل وينتهكها.

ونحيط علماً بالجهود المبذولة من أجل تحديد القواسم المشتركة التي يمكن للدول الأعضاء الالتفاف حولها من أجل توافق الآراء، في الورقة المعنونة ”العناصر المنقّحة المشتركة والمسائل التي تتطلب مواصلة النظر فيها“، التي عممت في ١٤ حزيران/يونيه. بيد أن تلك الوثيقة لم تعكس بدقّة الموقف الأفريقي المشترك. وفي هذا الصدد – وهذا هو موقفنا الثابت – لا بدّ من تمثيل أفريقيا في كلا الفئتين بمجلس الأمن، ويجب أن يوسّع حق النقض ليشمل جميع الأعضاء الدائمين الجدد، هذا إذا لم يجر إلغاؤه.

إن الموقف الأفريقي الموحد، الوارد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، يؤكد على أن إصلاح منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن جامعا وأن يشمل جميع عناصر منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الحاجة المتزايدة إلى تحسين العلاقة بين فرعيها الرئيسيين – مجلس الأمن: المسؤول الأول عن صون السلام والأمن الدوليين، والجمعية العامة: الهيئة التداولية والتمثيلية الرئيسية للأمم المتحدة. إن اعتماد تمديد المقرر ٥٥٧/٧٢ في ٢٩ حزيران/يونيه بتوافق الآراء، والذي يدعو أساساً إلى استمرار المفاوضات الحكومية الدولية على الفور في الجلسة العامة غير الرسمية خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، كان مظهراً هاماً آخر من مظاهر قبول جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالمفاوضات الحكومية الدولية بصفتها المنتدى المناسب للاستمرار في مناقشة إصلاح مجلس الأمن. وينبغي لهذا المقرر أن يؤدي إلى استئناف عملية المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

وعلى الرغم من أن قارتنا تمثّل أكبر عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتتعلق بها ثلاثة أرباع البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، فما زالت تعاني التقويض بسبب عدم وجود تمثيل لها في فئة العضوية الدائمة – وهي الوحدة الأساسية لصنع القرار في المجلس. لذلك تطالب أفريقيا بمكانها

المستحق في صون السلم والأمن الدوليين، بوصفها القارة التي تتصف بخصائص مطلقة لتؤدي دوراً أكثر فائدة في هذا المجال.

إن لدينا فرصة فريدة لإبقاء النظام الدولي على المسار الصحيح نحو تعددية ديمقراطية دينامية وفعالة يمكن أن تكفل دور الأمم المتحدة بوصفها مركز الحوكمة العالمية. ولا يسعنا أن نظل غير مبالين إزاء واقع الظروف العالمية المتغيرة بسرعة. وستواصل أفريقيا الدعوة إلى إصلاح مجدٍ من شأنه أن يجعل مجلس الأمن أكثر صلة بالتحديات العالمية الحالية والمستجدة وأكثر استجابة لها. كما ستواصل أفريقيا تعزيز المبادئ الأساسية للميثاق.

وفي الختام، يصرّ وفد بلدي على أننا في حاجة ماسة إلى الاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن وتسريع وتيرته، بغية تحقيق رؤية قادتنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وهي جعل مجلس الأمن ذا تمثيل وديمقراطية وفعالية وشرعية ومتاحا على نحو أوسع نطاقا. ويقف وفد بلدي على أهبة الاستعداد، بوصفه عضواً في لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة، للعمل مع رئيسة الجمعية العامة وعموم الأعضاء في المفاوضات الحكومية الدولية من أجل الإصلاح الشامل، على النحو المطلوب في المقرر ٥٥٧/٦٢.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة وعلى التزامها بعملية إصلاح مجلس الأمن.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/73/PV.36). وأود أيضاً أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

إن الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن هي حقيقية وعاجلة على حدّ سواء. ويجب أن نتأكد من أن يجسّد مجلس الأمن بعد إصلاحه حقائق عصرنا. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن نسعى إلى إصلاح يكفل أن يواصل مجلس الأمن كونه مرآة للعالم المعاصر، الّذي هو دائم التغيُّر. ولذلك، لا ينبغي أن تنشأ هيئة جامدة عن عملية الإصلاح. يتطلّب الإصلاح اتباع نهج شامل وجامع. ويتطلب هذا الأمر التأكيد على تقديم الصالح العام على المصالح الوطنية الفردية. وغني عن القول إن الإصلاح الناجم عن ذلك ينبغي أن يُعتمد بموافقة جميع الدول الأعضاء. ذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكن لمجلس الأمن أن يصبح به أكثر تمثيلاً وديمقراطية وخضوعاً للمساءلة وفعالية.

إن الإصرار على زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن هو السبب الرئيسي في عدم إحراز تقدم في عملية الإصلاح. ومع ذلك، تطغى على المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن، مراراً وتكراراً، الجهود الرامية إلى تخصيص مقاعد دائمة إضافية مع حق النقض. ولا يخطئن أحد: فالعضوية الدائمة التي تملك حق النقض هي السبب في حاجتنا إلى إصلاح المجلس في المقام الأول. وهي السبب، في مناسبات عديدة، وراء فشل مجلس الأمن في الاضطلاع بولايته وتوفير استجابات ملائمة وفي الوقت المناسب للأزمات. ولا يخدم المجلس الآن سوى المصالح الوطنية لأولئك الذين يتمتعون بهذا الامتياز. إن حق النقض يجعل مجلس الأمن غير فعال وغير خاضع للمساءلة وغير ديمقراطي، مما يزعزع الثقة في الأمم المتحدة وفي تعددية الأطراف بوجه عام.

ويجب أن تبحث عملية الإصلاح عن سبل لمعالجة المشاكل الحالية في مجلس الأمن، وليس عن السبل التي تفاقمها. وسيكون مجلس الأمن أكثر تمثيلاً واستجابة إذا زدنا عدد المقاعد المنتخبة وإمكانية عمل جميع الدول الأعضاء في المجلس.

سيكون مجلس الأمن أكثر خضوعا للمساءلة إذا كان أداء أعضائه مرهونا بانتخابات دورية. وتحسين نسبة التمثيل بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين سيؤدي إلى تحسين عملية صنع القرار، وسيكون المجلس أكثر فعالية.

وينبغي لمجلس الأمن أن يؤدي دوره بوصفه جهاز الأمم المتحدة الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. لقد حان الوقت للعمل معا بصورة بناءة والتوصل إلى اتفاق على أوسع نطاق ممكن. ونهيب بجميع الدول الأعضاء إبداء الإرادة السياسية والمرونة اللازمة لتيسير عملية الإصلاح.

السيد بوغوسلافسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد جلسة اليوم. إن مسألة إصلاح مجلس الأمن ليست من بين أهم المسائل المدرجة في جدول أعمال المنظمة العالمية فحسب، بل واحدة من أكثرها تعقيدا، وذلك لأن هذا الجهاز، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

نهنئ الممثلين الدائمين للكسمبرغ والإمارات العربية المتحدة على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية. ويحدونا الأمل في أن تستند أنشطتهما إلى مبادئ الحياد والمراعاة الكاملة لآراء الدول المشاركة في العملية. ونشكر الممثلين الدائمين لجورجيا والإمارات العربية المتحدة على عملهما بصفتهما رئيسين مشاركين خلال الدورة السابقة للجمعية العامة.

جلسة اليوم هي بداية المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. وهذه ليست السنة الأولى التي نجري فيها هذه المناقشة. فقد عُقد ما مجموعه ١٤ جولة من جولات المفاوضات الحكومية الدولية. وتمكنت الدول الأعضاء من إحراز بعض التقدم في مجال إصلاح مجلس الأمن، ولكن لا يوجد أي اقتراح حتى الآن لإيجاد حل شامل، يرضي أغلبية الأعضاء. ولا تزال النهج التي تتبعها الجهات الفاعلة الرئيسية في مسألة الإصلاح متباينة إلى حد كبير، بل وأحيانا متعارضة تماما. وفي هذه الظروف، لا نرى بديلا سوى مواصلة التحلي بالصبر والعمل تدريجيا بهدف التقريب بين المواقف التفاوضية خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

إن موقفنا معروف جيدا. وتلاحظ روسيا، بصفتها عضواً دائما في مجلس الأمن، الحاجة إلى جعل ذلك الجهاز أكثر تمثيلا، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. غير أن الجهود المبذولة في هذا المجال ينبغي ألا تؤثر على قدرة المجلس على التصدي بفعالية وكفاءة للتحديات الناشئة. وفي هذا الصدد، نؤيد الحفاظ على الطابع المصغر لعضوية مجلس الأمن. فالمستوى الأمثل لعضوية المجلس ينبغي ألا يتجاوز عددا في حدود أوائل العشرينات. وأي أفكار من شأنها التعدي على صلاحيات الأعضاء الدائمين الحاليين في مجلس الأمن، بما في ذلك حق النقض، غير مقبولة بالنسبة لنا. وينبغي التذكير بأن حق النقض يمثل أحد العوامل الرئيسية التي تشجع أعضاء المجلس على التماس حلول متوازنة. إن استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه أنقذ الأمم المتحدة مرارا من التورط في مغامرات مشكوك فيها.

وعملية إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن تتولى زمامها جميع الدول الأعضاء دون استثناء، وصيغة نتيجتها النهائية ينبغي أن تحظى بأوسع دعم ممكن فيما بين أعضاء المنظمة. وإذا تعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة، سيظل من الضروري سياسيا كفالة الحصول على دعم عدد من الدول الأعضاء أكبر بكثير من أغلبية الثلثين المطلوبة قانونا في الجمعية العامة. نحن مقتنعون بأن مسألة إصلاح مجلس الأمن لا يمكن حلها عن طريق المعادلات الحسابية وحدها، أي بطرح مقترحات معينة للتصويت ترمي إلى الحصول على العدد الأدنى من الأصوات اللازمة. وأي نتيجة تتحقق من خلال وسائل كهذه لن تضفي ما يكفي من المصداقية أو الفعالية على مجلس الأمن، ومن الجلي أنها لن تعزز المنظمة العالمية. بل ستكون لها نتائج عكسية تماما. وفي هذا الصدد، نحن على استعداد للنظر

في أي خيار معقول لتوسيع عضوية مجلس الأمن، بما في ذلك ما يسمى بالحل المؤقت استنادا إلى التراضي، إن كان قائما على أوسع توافق ممكن في الآراء داخل الأمم المتحدة.

والتقدم في إصلاح مجلس الأمن لا يمكن إحرازه بأن يفرض على الدول الأعضاء تنسيق للنصوص ووثائق للتفاوض أو مبادرات أخرى لم يتفق عليها جميع المشاركين في هذه العملية. لقد أثبتت الدورات السابقة للجمعية العامة عدم جدوى وخطورة محاولات فرض قرارات بشأن مسألة الإصلاح بالقوة دون النظر في الحاجة إلى الدعم الواسع النطاق من الدول الأعضاء. إن تحقيق تقدم في إصلاح مجلس الأمن سيتوقف تماما على الإرادة السياسية للدول الأعضاء واستعدادها للتوصل إلى حل توافقي معقول. ونحث الجميع على التقيد بهذا المبدأ الأساسي.

ونحن على ثقة بأن جهود رئيسة الجمعية العامة والرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية ستركز على توفير أقصى قدر من الدعم للمفاوضات، على أساس أن تظل الدول الأعضاء تتولى زمام العملية. وينبغي أن يتم هذا العمل المضني بطريقة هادئة وشفافة وشاملة للجميع دون فرض حدود زمنية تعسفية. ومن المهم لنا جميعا أن ندرك أن المواعيد النهائية المصطنعة أو محاولات حل هذه المشكلة المعقدة بجرة قلم لا مكان لها في هذا الأمر. وعلاوة على ذلك، نحن لا نريد للمفاوضات الحكومية الدولية أن تثير انقسامات جديدة فيما بين الدول في بيئة تتسم بالفعل اليوم بعلاقات دولية مضطربة.

السيد مليناز (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة العامة بشأن المسألة الهامة المتمثلة في إصلاح مجلس الأمن وعلى دعوتنا إلى التكلم. ونشكر رئيسة الجمعية العامة على قيادتها الهامة بشأن هذا الموضوع، وكذلك بشأن العديد من المسائل الجوهرية الأخرى التي تهم الدول الأعضاء. وأود أن أعرب أيضا عن تهانيّ للسفيرة نسيبة، الممثلة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والسفير كريستيان براون، الممثل الدائم للكسمبرغ، على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. وأنا على ثقة من أننا، بتوجيههما، سنتمكن من المضي قدما بكفاءة بهذه المهمة الصعبة. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا الصادق لكل من السفيرة نسيبة، ممثلة الإمارات العربية المتحدة، والسفير إمنادزه، ممثل جورجيا، على عملهما المتفاني والشاق خلال الدورة السابقة للجمعية العامة.

في وقت سابق من هذا الشهر، قامت رئيسة الجمعية العامة بتعميم موجز للمناقشة العامة للدورة الثالثة والسبعين. ونلاحظ أن قادة العالم، طوال المناقشة، سلطوا الضوء في إجماع شبه تام على أهمية تعددية الأطراف والتعاون الدولي في التصدي للتحديات العالمية، وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والأمن والاستقرار. لقد حضر المناقشة العامة هذا العام عدد كبير بشكل غير عادي من رؤساء الدول والحكومات، وتكلموا عن الأهمية التي يجب أن تعطى للتعاون المتعدد الأطراف بوصفه السبيل الوحيد للتصدي للمشاكل التي تواجه البشرية. وأشار الأغلبية إلى دور الأمم المتحدة الذي لا بديل عنه باعتبارها المحفل العالمي الوحيد الذي يمكن أن يعالج العديد من الشواغل العالمية.

عقد مجلس الأمن هذا الشهر بمبادرة من الرئاسة الصينية، مناقشة مفتوحة للنظر في سبل تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة (انظر S/PV.8395). لقد أظهرت المناقشة الأهمية الحاسمة التي يوليها مجلس الأمن لتعددية الأطراف وحل المشاكل بصورة جماعية كما أبرزت الدور الرئيسي الذي قامت به الأمم المتحدة منذ إنشائها.

هذه الالتزامات بتعددية الأطراف لازمة الآن أكثر من أي وقت مضى إذ أن الأمن والسلم الدوليين يواجهان تحديات جديدة ومعقدة. ما انفك مجلس الأمن يضطلع بدور مركزي

في الإدارة الرشيدة للأمن على الصعيد العالمي والنظام الدولي القائم على القواعد. إننا بإصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا لكافة الدول الأعضاء وأكثر كفاءة وأكثر شمولا وأفضل ملائمة للتصدي للتحديات الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي اليوم، إنما نستثمر الكثير في النظام المتعدد الأطراف، مع تعزيز الأمم المتحدة التي تقع في صميمه. لذلك ينبغي التعجيل بالجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن. في عام ٢٠١٩، سيكون قد مضى ٤٠ عاما على إدراج بند الإصلاحات الجوهرية في جدول أعمال الجمعية العامة للمرة الأولى. أود أن أضيف هنا أن وفد بلدي يضم صوته إلى أصوات البلدان الأخرى في الدعوة إلى إجراء مفاوضات جوهرية تتسم بالمرونة أو تستند إلى نصوص مكتوبة.

إن موقف وفدي بشأن إمكانية إعادة النظر في عضوية مجلس الأمن ثابت وموثق. تؤيد سلوفاكيا توسيع العضوية في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة وتطلب ى أن لاّ تتعدى الزيادة ٢٥ عضوا وأن تحترم التوازن الجغرافي. ينبغي، من حيث المبدأ، أن يضطلع الأعضاء الجدد في المجلس بالمسؤوليات والالتزامات التي يضطلع بها الأعضاء الحاليون. أود أن أشدد على أن يشمل المجلس بعد إصلاحه مقعدا إضافيا واحدا في فئة العضوية غير الدائمة لمجموعة دول أوروبا الشرقية.

نرحب بالجهود المكثفة التي بذلت خلال الدورات السابقة للجمعية العامة لتحديد سُبل مواصلة زيادة تضييق الخلافات بطريقة شفافة، من خلال عملية يقودها الأعضاء. من الواضح أن قضايا الإصلاح الرئيسية الخمس الواردة في المقرر ٥٥٧/٦٢ تظل المبادئ التوجيهية التي نهتدي بها في عملنا في المفاوضات الحكومية الدولية، كذلك تنبغي معالجتها وتسويتها كرزمة واحدة. بيد أننا نعتقد أن مفاوضاتنا يجب أن تولي أيضا المزيد من الاهتمام لضمان تمثيل أفريقيا على نطاق أوسع في مجلس الأمن، بما في ذلك في فئة العضوية الدائمة.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام وفد بلدي القوي بالتوصل إلى نتائج جيدة عن طريق التفاوض في المفاوضات الحكومية الدولية. ونتوق إلى المشاركة في مفاوضات مفتوحة وشفافة وشاملة وموجهة نحو النتائج لتحقيق هذه الغاية.

السيد فيسكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نقدر عقد مناقشة اليوم، ونود أن نعرب عن دعمنا للجهود التي تبذلها رئيسة الجمعية العامة الرامية إلى إعادة تنشيط عملية إصلاح مجلس الأمن.

من الصعب أن تجد أي وفد من الوفود الحاضرة في هذه القاعة لا يتشاطر الفرضية الأساسية ومؤداها أن مجلس الأمن، بشكله الحالي، بحاجة ماسة إلى إصلاح حقيقي. في الوقت نفسه، كما نعرف جميعا، هذه هي النقطة التي ينتهي عندها التوافق العام في الآراء. تطالب بعض الدول الأعضاء بإصلاح مجلس الأمن بشكل جذري؛ والبعض منها يدعو إلى اتباع نهج أكثر اعتدالا. وتصر بعض الدول الأعضاء على أنه كان يتعين أن يجري الإصلاح منذ وقت طويل؛ والبعض الآخر يدعو إلى اتباع نهج مدروس جيدا بشأن مسألة التوقيت. هناك بعض الدول الأعضاء مستعدة للمشاركة في حل الخلافات القائمة في عملية المفاوضات على أساس النص الفعلي؛ والبعض الآخر سرعان ما يذكر أن أسرة الأمم المتحدة لم تحقق بعد التوصل إلى توافق في الآراء، ليس فقط بشأن المسائل الموضوعية فحسب، بل أيضا بشأن المسائل الإجرائية.

أين يفضي بنا ذلك؟ إذا أردنا الصراحة، علينا أن نعترف بأن عملية الإصلاح لم تحرز تقدما كبيرا منذ الأيام الأولى للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، الذي أنشئ بموجب القرار ٢٦/٤٨ في عام ١٩٩٣ الذي فات عليه زمن طويل.

بطبيعة الحال، حدثت تغيرات، ومنها تغييرات كبيرة جدا، في أعمال المجلس في العقود الأخيرة. لقد تحسنت أساليب عمله بشكل كبير جدا، وأصبحت أنشطته أكثر شفافية ومتاحة لجميع أعضاء الأمم المتحدة، كذلك زاد عبء العمل نفسه بدرجة كبيرة. بيد أن أوجه القصور المتأصلة في هيكلة المجلس وتشكيلته وعمليات صنع القرارات فيه لا تزال إلى حد كبير بدون معالجة.

أوكرانيا ترى أن جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا والارتقاء بأساليب عمله إلى متطلبات العصر الحديث أمر طال انتظاره. من الواضح، ربما للجميع، أن مجلس الأمن بشكله الحالي لا يناسب تماما التصدي بفعالية لتحديات القرن الحادي والعشرين. ومما يؤسف له حقا أنه على الرغم من أن العالم خارج هذه الجدران يطالب بصوت عال وبوضوح بزيادة كفاءة المجلس، تجد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نفسها عالقة في حلقة مفرغة من تكرار مواقفها المعروفة بشأن إصلاح مجلس الأمن سنة بعد سنة، وغير قادرة على القيام بعملية ملموسة.

ليس من قبيل المبالغة القول إنه في الوقت الذي تماطل فيه أسرة الأمم المتحدة في إصلاح المجلس، يموت الناس خارج جدران هذه القاعة لأن المجلس الحالي بكل بساطة عاجز عن مساعدتهم. إن تجربة عملنا في المجلس في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ قد عززت اقتناعنا بأنه بدون الإصلاح الحقيقي، سيؤول المجلس إلى فقدان أهميته ومكانته في السياق الدولي الأوسع. أما وقد قلت ذلك، فأود أن أشيد بالجهود التي يبذلها جميع الأعضاء المنتخبين في المجلس، في الماضي والحاضر، لتحسين أساليب عمله. وللإنصاف، كثيرا ما يفعل الأعضاء الدائمون كل ما بوسعهم للمساعدة في أتجاوز المجلس الحدود التي يقف عندها.

نحن ممتنون للرئيسين المشاركين في الدورة السابقة للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وهما الممثل الدائم لجورجيا والممثلة الدائم للإمارات العربية المتحدة، على جهودهما الصادقة وجميع ما قاما به من عمل شاق سعيا منهما إلى بناء الجسور وتضييق الفجوات بين مواقف الدول الأعضاء. نتمنى كل النجاح للفريق الجديد للرئيسين المشاركين، الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، والممثل الدائم للكسمبرغ، في توجيه المفاوضات في الأشهر المقبلة. ويمكنهما التعويل على دعمنا في المهمة الصعبة المتمثلة في قيادة المفاوضات الحكومية الدولية.

إننا إذ نوشك على الشروع في جولة جديدة من المشاورات في إطار صيغة المفاوضات الحكومية الدولية، أود أن أؤكد مجددا موقف أوكرانيا ومفاده أننا على استعداد لمناقشة جميع الخيارات والنهج التدريجية لإصلاح مجلس الأمن، لا سيما تلك التي تهدف إلى تبسيط عملية المفاوضات وجعلها أكثر واقعية وموجهة نحو النتائج.

بالنسبة لنا، نرى أن هناك مسألتين ي نعتبرهما في غاية الأهمية في عملية الإصلاح الشامل. أولا، فيما يتعلق بتمثيل مجموعة دول أوروبا الشرقية في مجلس الأمن، وهي مسألة مبدأ بالنسبة لنا، حيث ينبغي أن يخصص على الأقل مقعد إضافي واحد لدول مجموعة دول أوروبا الشرقية في فئة الأعضاء المنتخبين. ثانيا، يجب أن أشدد على أنه، بالنسبة لبلدي، فإن حاجة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إعادة النظر في دور استخدام حق النقض في أعمال مجلس الأمن إحدى أهم الأولويات المعلقة.

لقد شهدنا جميعا الكثير من الحالات التي استخدم فيها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن حق النقض بما يتنافى مباشرة مع واجباتهم في صون السلم والأمن الدوليين. لذلك، نطالب بإلغاء حق النقض تدريجيا، ونؤيد بقوة جميع المبادرات الرامية إلى الحد من استخدام حق النقض. على أضعف الإيمان، لا ينبغي منع استخدام حق النقض في الحالات التي ينظر فيها مجلس الأمن في اتخاذ قرار يرمي إلى منع الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة

ضد الإنسانية وجرائم الحرب، ليس فقط كما ورد في المبادرة الفرنسية – المكسيكية، ومدونة قواعد السلوك لفريق المساءلة والاتساق والشفافية، بل أيضا عندما يشارك أحد الأعضاء الدائمين في نزاع أو حالة ينظر فيها مجلس الأمن ولا يستطيع لذلك ممارسة حقه في التصويت بحياد بسبب تضارب المصلحة.

وعندما يكون عضو دائم في مجلس الأمن طرفا في نزاع يوشك مجلس الأمن على اتخاذ قرار محتمل بشأنه، فإن ممارسة هذا العضو لحق النقض تعوق المجلس وتمنعه بشكل مباشر من الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

ونعتقد أنه يجب، في الحالات ذات الصلة، النظر في مسألة الحد من قدرة أحد أطراف النزاع على إساءة استعمال حق النقض، خلال المفاوضات الحكومية الدولية، وتنفيذها كجزء لا يتجزأ من إصلاح مجلس الأمن. وفي الختام، آمل أن نتمكن هذا العام من إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إصلاح مجلس الأمن، ووفد بلدي مستعد للعمل بصورة بناءة مع جميع الدول الأعضاء التي تتشاطر هذا الهدف.

السيد النور (السودان): يطيب لنا في البدء، أن نتقدم عبركم بالشكر للسيدة رئيسة الجمعية العامة، لعقد هذا الاجتماع للتداول حول مسألة التمثيل العادل وزيادة عضوية مجلس الأمن والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن. كما نتقدم أيضا بالشكر للسيد ميروسلاف لايتشاك، رئيس الدورة ٧٢ للجمعية العامة للأمم المتحدة، وللسيدة المندوبة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والسيد المندوب الدائم لجمهورية جورجيا، على الجهود التي بذلاها لقيادة المفاوضات الحكومية حول هذه المسألة المهمة في الدورة الماضية للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأؤكد استعدادنا التام للتعاون مع السيدة المندوبة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، والسيد المندوب الدائم لجمهوريه لكسمبرغ، الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية في هذه الدورة.

يضم وفد بلادي صوته للبيان الذي أدلى به المندوب الدائم لجمهورية سيراليون، إنابة عن المجموعة الأفريقية، والبيان الذي أدلى به المندوب الدائم لدولة الكويت إنابة عن المجموعة العربية، ونود بصفتنا الوطنية إضافة النقاط التالية.

غني عن القول إن إصلاح مجلس الأمن يمثل ركيزة أساسية، وجزء لا يتجزأ من عملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية حاليا، ولا نجافي الحقيقة كثيرا إن قلنا بأن مصداقية وصورة الأمم المتحدة في عالمنا المعاصر، ستعتمد بصورة أساسية على مدى نجاح جهودنا في إصلاح مجلس الأمن، ء وجعله أكثر تمثيلا وشفافية، وتأهيله لمواجهة التحديات المتنامية والمهام التي ألقاها على كاهله ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد يعبر وفد بلادي عن قلقه إزاء البطء الشديد الذي تتسم به المفاوضات الحكومية لإصلاح مجلس الأمن، والتي لم تحقق النتائج المرجوة منها بعد مرور أكثر من ٢٥ عاما على انطلاقها، رغم تحقيقها بعض التقدم، إلا أنه لا يتناسب مع الجهود المبذولة، ومع الحاجة الماسة لإصلاح مجلس الأمن.

يؤمن وفد بلادي بأن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يكون عملية شاملة تغطي المحاور الخمسة المتفق عليها. في زيادة عضوية المجلس الدائمة وغير الدائمة، والتمثيل الجغرافي العادل، وطرق عمل المجلس وآلية اتخاذ القرار بما فها حق النقض (الفيتو)، وأجندة عمل المجلس. ويدعو وفد بلادي في هذا الصدد، لأن تستجيب أجندة المجلس لاحتياجات ومصالح الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء. وأن تؤدي عملية توسيع المجلس إلى جعله أكثر تمثيلا، وجعله مؤسسة مساءلة، وأكثر فاعلية.

كما يدعو وفد بلادي لمعالجة الظلم التاريخي الواقع على القارة الأفريقية، وزيادة تمثيلها في العضوية الدائمة وغير الدائمة للمجلس، وفقا لما ورد في إجماع إيزولويني وإعلان سرت، كما

يدعو أيضا لتمثيل عادل للدول العربية في الفئتين الدائمة وغير الدائمة للمجلس، وفق ما جاء في بيان المندوب الدائم للكويت.

فيما يختص بإصلاح طرق عمل المجلس، يدعو وفد بلادي لاعتماد قواعد إجراءات عمل المجلس التي ظلت مؤقتة لأكثر من ٧٠ عاما، وزيادة عدد الاجتماعات المفتوحة، وتفعيل مشاركة الدول المعروضة قضاياها على أجندة المجلس.

بالنسبة للعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، يدعو وفد بلادي لالتزام كل أجهزة الأمم المتحدة باختصاصاتها الواردة في الميثاق، وعدم التعدي على سلطة واختصاصات الأجهزة الأخرى. ويعبر عن قلقه العميق إزاء تزايد تدخل مجلس الأمن في قضايا هي من صميم اختصاص الجمعية العامة وفقا للميثاق، ولاستخدام مجلس الأمن لتحقيق أجندة بعض الدول. كما يشدد على ضرورة الالتزام بمبادئ الحيادية، وعدم الانتقائية، وعدم ازدواجية المعايير في عمل المجلس.

يشدد وفد بلادي أيضا على أهمية الابتعاد عن استخدام الفصل السابع من الميثاق لمعالجة قضايا لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وتعزيز استخدام الفصلين السادس والثامن بدلا عن ذلك، خاصة في ظل الدور المتنامي للمنظمات الإقليمية في معالجة قضايا أقاليمها، وعلى رأسها الاتحاد الأفريقي، والذي وقع في نيسان/أبريل ٢٠١٧ على إطار للتعاون في مجال السلم والأمن مع الأمم المتحدة، يمكن استخدامه لتعزيز السلام والاستقرار في القارة الأفريقية.

يعبر وفد بلادي عن قلقه العميق إزاء التوسع في استخدام العقوبات بواسطة مجلس الأمن. ويدعو في هذا الصدد للالتزام بمبادئ الميثاق، وعدم اللجوء للعقوبات إلا بعد استنفاذ كافة الوسائل السلمية لمعالجة الخلافات، وبعد إجراء دراسة عميقة للآثار المترتبة على هذه الإجراءات، مع الأخذ في الاعتبار أن العقوبات ما هي إلا وسيلة لا غاية في حد ذاتها. ويدعو في حال فرضها لمراجعتها بصورة دورية ومرنة وفقا لتطورات الأوضاع على الأرض.

ختاما، السيدة الرئيس، يجدد وفد بلادي التزامه بالعمل معكم، ومع الرئيسين المشتركين للمفاوضات الحكومية حول إصلاح مجلس الأمن في هذه الدورة من أعمال الجمعية العامة.

السيد فولتيي ماتياس (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أبدا بتوجيه الشكر للسيدة الرئيسة على مشاركتها في تعزيز متابعة النقاش البناء بشأن إصلاح مجلس الأمن.

كما أعرب عن امتناني للممثلين الدائمين لجورجيا والإمارات العربية المتحدة على دورهما بصفتهما الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة السابقة، وأرحب بتعيين الرئيسين المشاركين لهذا العام، وهما الممثلان الدائمان للإمارات العربية المتحدة ولكسمبرغ، اللذان أعرب لهما عن أطيب تمنياتي وعن دعمي لهما في المهمة الصعبة التي تنتظرهما.

وترى البرتغال أن هذه العملية يجب أن تكون جامعة وشفافة وشاملة، وأن تُفضي إلى حلول جديرة بتوافق واسع في الآراء فيما بين الدول الأعضاء، يتجاوز أغلبية الثلثين المطلوبة في الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، نرى أنه ينبغي النظر في زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن على حدّ سواء. وينبغي ألا ينتقص تعزيز إضفاء طابع الشمول على المجلس من كفاءته. ولذلك، ينبغي ألا يحظى الأعضاء الدائمون الجدد المحتملون بحق النقض. وبنفس روح الحفاظ على فعالية عملية صنع القرار، علينا الامتناع عن إنشاء فئات إضافية، غير الفئتين الموجودتين للأعضاء الدائمين وغير الدائمين.

ويجب أن تشمل عملية إصلاح مجلس الأمن أيضا تحسين أساليب عمله على نحو مستمر. ولطالما دافعت البرتغال عن هذا

المبدأ، ولا سيما بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، عندما كان لنا شرف رئاسة الفريق العامل المعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية الأخرى، وكذلك في إطار مشاركتنا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية.

ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية جمة عن صون السلام والأمن في العالم. ويجب أن يرقى إلى مستوى التوقعات الكبيرة التي نرجوها جميعا من عمله وأن يعكس على النحو الواجب ظروف عالم اليوم. وفي هذا الصدد، أود أن أقتبس بعضاً ممّا قاله رئيس بلدي، الذي صرح، في البيان الذي أدلى به إبان المناقشة العامة هذا العام بأنه

> ”إذا أخفقنا في إصلاح مجلس الأمن عن طريق التوصل إلى توافق واسع في الآراء، فنحن نتجاهل الجغرافيا السياسية للقرن الحادي والعشرين“ (A/73/PV.9، صفحة ٣١).

ويقتضي التوصل إلى مجلس أمن يتسم بمزيد من التمثيل، على أقل تقدير، وجود القارة الأفريقية، والبرازيل والهند في صفوفه. كما يجب أن يُترجَم تنفيذ مبدأ التوازن الجغرافي تنفيذاً سليماً في شكل تعزيز للفرص المتاحة للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويحدونا أمل صادق في أن المفاوضات الحكومية الدولية اللاحقة ستمكننا من إحراز تقدم وتوسيع نطاق عناصر توافق الآراء التي سبق الاتفاق بشأنها. والبرتغال مستعدة لمواصلة دعم تلك العملية وتشجيع قيادة الرئيس في هذا الإطار.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر الرئيسة على عقد هذه الجلسة المهمة. ونرحب ونهنئ الرئيسين المشاركين الجديدين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وهما السفيرة لانا نسيبة، ممثلة الإمارات العربية المتحدة والسفير كريستيان براون، ممثل لكسمبرغ. وتؤكد لهما إندونيسيا تعاونها الكامل ومشاركتها فيما تأمل أن يكون دورة مثمرة. ونود أيضا أن نشكر الرئيسين المشاركين السابقين من الإمارات العربية المتحدة وجورجيا على ما اضطلعا به من قيادة هامة وعمل دؤوب، ولا سيما من خلال ما توصلا إليه من عناصر منقحة مشتركة ومسائل مطروحة لمواصلة النظر فيها، أتاحت إجراء مناقشة أكثر تركيزا.

وبالنظر إلى تزايد النزاعات في السنوات الأخيرة، مع وجود بعض النزاعات القديمة التي لم تُحلّ بعد وباتت أكثر استعصاء، هناك أسئلة مشروعة بشأن قدرة مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. إذ فشل المجلس، في مناسبات عديدة، في النهوض بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وقد خلف ذلك عواقب مدمرة لكثير من الأبرياء. وتدعو إندونيسيا مرة أخرى إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن، يجعل المجلس فعالا ومسؤولاً وديمقراطيا، فضلا عن تمثيله مناطق وواقع العالم المعاصر تمثيلاً منصفاً. وقد طال أمد هذه المسألة، بينما يشهد العالم تغيّرا جذريا وهائلاً.

ولا يمكن كفالة السلام والأمن للجميع، كبيراً وصغيراً، إلا من خلال تعزيز المعايير العالمية الراسخة، بما في ذلك احترام الميثاق احتراماً كاملاً. وفي هذه المرحلة، اسمحوا لي أن أشاطركم عدة أفكار باسم الوفد الإندونيسي فيما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن.

أولاً، مع أن إندونيسيا تؤيد إلغاء حق النقض، فإنها ترحب، بالنظر إلى الواقع المترسخ حاليا، بالخطوات التي ستنظم استخدام ذلك الحق. ونؤيد إنشاء آلية عملية تكفل عدم استخدام حق النقض لتقويض قضايا الإنسانية والعدالة. ومن العقبات الواضحة الانتقاء الذاتي لحق النقض الذي جعل المجلس عاجزا في مناسبات عديدة عن مواجهة الفظائع الجماعية. كما يتعارض حق النقض مع رغبات الأغلبية، منافياً بذلك الديمقراطية. ولذلك، تؤيد إندونيسيا المبادرات الرامية إلى الامتناع عن استخدام حق النقض في حالات الجرائم الجماعية، وكذلك وضع مدونة قواعد

سلوك يستند إليها المجلس في التصدي لأعمال الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ثانيا، أود أن أتناول مسألة العضوية والتمثيل الإقليمي. تعتقد إندونيسيا أن التحديات العالمية المعقدة والمتعددة الأبعاد التي نواجهها لا يمكن التصدي لها إلا إذا تجسدت مختلف المنظورات الإقليمية على نحو مجد في عملية صنع القرار في المجلس. ونؤيد ما لا يقل عن أربعة مقاعد غير دائمة إضافية لكل من آسيا وأفريقيا، إلى جانب مقاعد إضافية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبفضل خبرة مختلف المناطق في مجالات صنع السلام والتنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار، هناك رؤى قيمة وشبكات نفوذ يمكن للمجلس الاستفادة منها بقدر كبير، ومن ثم السلام العالمي.

وتعيد إندونيسيا التأكيد على أن عضوية المجلس ينبغي أن تحكمها اعتبارات الديمقراطية، مع التركيز بوجه خاص على صون السلام والأمن على نحو عادل وفعال. كما نتوخى ألا يكون ثمة، على المدى الطويل، تمييز بين فئتي عضوية المجلس. وفي الوقت نفسه، نحث على اضطلاع أعضاء المجلس العشرة المنتخبين بدور ومسؤولية أكثر شمولاً، مع الإشارة إلى أنهم منتخبون ديمقراطيا من جميع أعضاء المنظمة.

ثالثا، فيما يتعلق بأساليب العمل، تبرز إندونيسيا حقيقة أنه ينبغي تحسين الاتصال والتنسيق فيما بين جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، وكذلك هيئات الأمانة العامة. ونعتقد أنه يمكن القيام بالمزيد لتحسين أساليب عمل المجلس، على النحو المذكور في الوثيقة S/٢٠١٧/٥٠٧، بما في ذلك تدوين ووضع الصيغة النهائية للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن القائم منذ ستة عقود طويلة.

ونرى أيضا أن هناك مجالا لمزيد من التحسين في مجال حفظ السلام، الذي يمكن اعتباره العمل الرئيسي للمجلس. ومن المهم إقامة حوارات مكثفة بين المجلس والبلدان المضيفة بهدف تهيئة بيئات أفضل حيث سيجري نشر حفظة السلام. وقد تبدو هذه الحوارات أمراً هيّناً؛ ومع ذلك، فإنها ستشكل بالتأكيد أهم عنصر من العناصر التي يرتهن بها نجاح البعثة. وفضلاً عن ذلك، فإن إندونيسيا تأمل أن تتحسن المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة، التي أرسلت أبناءها إلى الميدان مُعرّضة إياهم للخطر من أجل الوفاء بولايات الأمم المتحدة. وهذا ما ندعوه بالمساهمة الملموسة وأعتقد أيضا أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، صغيرها وكبيرها، على حد سواء تستحق التمتع بمكان في مجلس الأمن على أساس مساهماتها الملموسة.

وفي الختام، أود أن أؤكد على التزام إندونيسيا الراسخ بمواصلة أداء دورها النشط الرامي إلى المساعدة على النهوض بالنُّهج العملية لإصلاح مجلس الأمن بشكل مجد، إصلاحاً يحظى بتأييد الجميع. وفي نهاية المطاف، فإن هذه الهيئة، أي مجلس الأمن، ملك لنا جميعا.

السيد بيليفي (سان مارينو) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر الرئيسة على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأودّ أيضا أن أشيد بالتزامها بتنشيط الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، الذي يجب أن تكون عملية إصلاحه مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع وفقا للمقرر ٥٥٧/٦٢.

تؤيد سان مارينو البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/73/PV.36)، وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

بشير المقرر ٥٥٧/٦٢ إلى أن إصلاح مجلس الأمن على نحو يتسم بالمصداقية يتطلب نهجا شاملا ووجوب أن تتولى الدول الأعضاء قيادة المفاوضات. وعلى مدى ١٠ سنوات، كفلت المفاوضات الحكومية الدولية مشاركة جميع الدول الأعضاء في

الأمم المتحدة في عملية الإصلاح. والمناقشات التي استندت إلى الشفافية والشمول، مكنتنا من تحديد القواسم المشتركة الواسعة النطاق بين الدول الأعضاء. ونحن نعلم أنه لا تزال هناك خلافات كبيرة بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بالإصلاح. والآن، من مسؤوليتنا الجماعية أن ندفع بالعملية قدما من أجل إيجاد أوجه التقارب بين الدول الأعضاء.

ونعتقد أنه ينبغي أن نعمل بشأن فكرة التوصل إلى حل توفيقي إن أردنا تحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن يمكن أن يحظى بأوسع قبول سياسي ممكن من الدول الأعضاء. ويمكن للحل التوفيقي الذي اقترحته مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء أن يدمج مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة في مجلس الأمن بعد توسيعه، ويعالج على النحو المناسب طلب المجموعات الإقليمية تصحيح نقص تمثيلها في المجلس.

إن اقتراحنا اقتراح شامل، إذ يعرض نموذجا للإصلاح يراعي مصالح مجلس الأمن، التي تتماشى في الواقع مع مصالح جميع الدول الأعضاء. والآن بعد أن أصبحنا كافة على وعي تام بآراء بعضنا البعض بشأن مختلف جوانب الإصلاح، يتعين علينا إبداء المرونة وروح التوافق من أجل بناء عملية ذات مصداقية لإصلاح مجلس الأمن.

وأخيرا، أود أن أتمنى للرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن المعينين مؤخرا، الممثلين الدائمين للكسمبرغ والإمارات العربية المتحدة، كل التوفيق في عملها. ويمكن أن يعولا على دعم سان مارينو.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بادىء ذي بدء، أود أن أشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة الهامة. بعد أن نجحنا في الاتفاق على العديد من الإصلاحات الرائدة بشأن جميع الركائز الرئيسية للمنظمة خلال الدورات الماضية، يجب علينا ألا نتقاعس. فالمرحلة المقبلة – وهي تنفيذ هذه الخطة الطموحة لإعادة الهيكلة – ما زالت أمامنا، فضلا عن معالجة ربما أصعب مجال من مجالات الإصلاح كافة، أي مجلس الأمن.

وتعتقد هنغاريا اعتقادا راسخا أن عملية إصلاح الأمم المتحدة لن تكتمل حتى تتكيف هيئتها التنفيذية الرئيسية مع تحديات القرن الحادي والعشرين. فمن الواضح أن الطابع المتكامل للتهديدات الحالية يتطلب منا التوصل إلى حلول دائمة. وكما قالت الرئيسة على نحو مستصوب في بيانها الافتتاحي أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، فإن ”مواصلة عملية إصلاح مجلس الأمن، بما يتماشى مع إرادة الدول والتزامها“ (A/73/PV.1، ص ٣) تظل أولوية. إن هنغاريا تؤيد إصلاح مجلس الأمن منذ فترة طويلة.

وأود الآن أن أشكر الرئيسين المشاركين للدورة السابقة، الممثلين الدائمين للإمارات العربية المتحدة وجورجيا، وأهنئ الرئيسين المشاركين الجديدين، سفيري الإمارات العربية المتحدة ولكسمبرغ. لقد كان التشاور الوثيق والشفاف مع جميع الدول الأعضاء والجدول الزمني المقرر قبل انطلاقها بوقت كاف من أفضل الممارسات خلال الدورة السابقة، وينبغي، في اعتقادي، أن يستمر هذا العام.

وترى هنغاريا أننا بحاجة إلى جدول أعمال طموح بصورة معقولة ولكن واقعي، بمناقشات عملية وموجهة نحو تحقيق النتائج بشأن مجموعات الإصلاح الخمس كافة. وينبغي ألا نقع في فخ إجراء نفس المفاوضات الحكومية الدولية مرارا وتكرارا. ونرى أن جميع الوثائق الهامة المتفق عليها خلال الدورات السابقة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار. وسيمكننا ذلك من الاستفادة من التقدم الذي تم إحرازه بالفعل.

وأود الآن أن أؤكد بإيجاز على النقاط الرئيسية للموقف الهنغارية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

فيما يتعلق بحجم مجلس الأمن وتشكيلته، فإن هنغاريا لا تزال تؤيد توسيع عضوية مجلس الأمن في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة. وفي الوقت نفسه، نحن على استعداد للنظر في جميع المقترحات العملية آملين أن تحظى بالدعم على أوسع نطاق ممكن، فضلا عن النظر في الحلول المؤقتة. والتوسيع يجب أن يستند إلى التمثيل الجغرافي العادل. وندعو إلى منح مقعد غير دائم ثان لمجموعة دول أوروبا الشرقية، وهو طلب له ما يبرره في أي نموذج لتوسيع العضوية. كما نقر بتطلعات المجموعات الإقليمية والأقاليمية الأخرى ونحترمها.

والتوسيع سيتطلب بالضرورة تحديد أساليب عمل مجلس الأمن. وقد شهدنا تطورات إيجابية في هذا الميدان، ينبغي أن تستمر. وفيما يتصل بالعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، لا بد من عمل المزيد لتحقيق قواعد أوضح وأكثر تفصيلا بشأن تنسيق وتعاون المجلس مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

وفيما يتعلق بقضية حق النقض، يشجعنا الدعم المتزايد للدول الأعضاء لمدونة قواعد السلوك التي وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية بهدف منع أو وقف الجرائم الفظيعة، وكذلك للاقتراح المكسيكي – الفرنسي بشأن الامتناع الطوعي عن استخدام حق النقض في حالات معينة. وهذه المبادرات يمكن أن تؤدي إلى حل طويل الأمد بشأن هذه المسألة.

وأود أن أؤكد للرئيسة أن هنغاريا ستواصل مشاركتها البناءة في المستقبل.

السيد إدريس (مصر): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لسيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية، والممثل الدائم للكويت باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/73/PV.36). وأود أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية.

بداية، أتوجه لكم بخالص الشكر على عقد هذه الجلسة العامة بشأن بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، وعلى الأهمية التي تولونها لمسألة إصلاح وتوسيع مجلس الأمن، وهو الموضوع الذي يحظى بأهمية بالغة لدى جميع أعضاء الأمم المتحدة. وإذ أشيد بالجهود التي بذلها الرؤساء المتعاقبون للمفاوضات الحكومية الدولية، بما في ذلك الجهود المقدرة للسفيرين القديرين لانا نسيبة، الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، وكاها إمنادزه، الممثل الدائم لجورجيا، خلال الدورة الماضية، فإننا نرحب بقرار إعادة تعيين السيدة السفيرة الممثلة الدائمة لدولة الإمارات وتعيين السيد السفير الممثل الدائم للكسمبرغ، بصفتهما رئيسين مشاركين للمفاوضات في الدورة الحالية، لمواصلة العمل على ما تم خلال الدورات السابقة، والعمل على بناء التوافق في الآراء وتعزيز الثقة بين جميع الدول والمجموعات، متمنين لهما التوفيق، ومؤكدين لهما دعمنا الكامل لجهودهما. إن الوقت الحالي الذي تشهد فيه الأمم المتحدة عمليات ومسارات متعددة للإصلاح بما يهدف إلى تعزيز قدرتها على تحقيق المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق المنظمة، ويمكنها من الاستجابة للتحديات الدولية الجديدة والمعاصرة، لهو أمر يعزز من اقتناعنا التام بضرورة التوصل إلى إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن، كركن أساسي من أركان إصلاح منظومة الأمم المتحدة، لا سيما وأن مجلس الأمن هو الجهة المنوط بها حفظ السلم والأمن الدوليين وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

إن الإطلاع على نص تلك المادة يؤكد على أن المجلس يضطلع بمسؤولياته بالنيابة عن أعضاء الأمم المتحدة كافة، وهو ما يدعو إلى طرح عدة تساؤلات منطقية، كيف يكون المجلس نائبا عن أعضاء في الأمم المتحدة، بدون أن يعكس تشكيل المجلس تمثيلا عادلا لكافة الدول الأعضاء والمجموعات في المنظمة؟ وهل يمكن تحقيق التمثيل العادل إذا كان عدد أعضاء

المجلس لم يشهد أية زيادة منذ عام ١٩٦٥، في حين أن عدد أعضاء الأمم المتحدة قد تزايد من ١١٧ إلى ١٩٣ دولة، مما يمثل زيادة تقرب من ٤٠٪ من عضوية الأمم المتحدة خلال تلك الفترة. وفضلا عن ذلك، هل يمكن الحفاظ على مصداقية مجلس الأمن ومشروعية قراراته إذا ظلت إحدى المجموعات الإقليمية الرئيسية وهي المجموعة الأفريقية التي تمثل ما يزيد عن ربع إجمالي عدد أعضاء الأمم المتحدة، غير ممثلة على الإطلاق في فئة المقاعد الدائمة وضعيفة التمثيل في تشكيل المجلس ككل؟ إن هذه التساؤلات ليست جديدة حيث ظلت محل بحث الجمعية العامة طوال العقدين الأخيرين، ولكن تزداد الحاجة كل عام للتوصل إلى إجابات وافية عليها.

أود أن أؤكد من جديد التزام مصر القوي بالموقف الأفريقي الموحد، على النحو المنصوص عليه في توافق أوزولوبي وإعلان سرت، وهو المرجعية الوحيدة التي أكدتها القمم الأفريقية الواحدة تلو الأخرى، وهو الموقف الذي يقدم رؤية شاملة لإصلاح مجلس الأمن بما في ذلك مسألة حق النقض. ولعل تزايد رقعة التأييد للموقف الأفريقي الموحد لهو دليل واضح على الإدراك المتزايد من جانب أعضاء الجمعية العامة لأهمية رفع الظلم التاريخي الواقع على القارة الأفريقية، وبما يمكنها من القيام بدورها المستحق كشريك كامل في اتخاذ القرار في أعمال المجلس بشكل عام والقضايا الأفريقية المطروحة على جدول أعمال المجلس بشكل خاص، أخذا في الاعتبار أن تلك القضايا تمثل القدر الأكبر على جدول أعمال المجلس.

نؤكد أيضا، من على هذا المنبر، أهمية الاستجابة للمطلب المشروع للدول العربية بالتمثيل العادل في مجلس الأمن الموسع، من خلال مقعد دائم بكافة الصلاحيات في أي توسيع مستقبلي لتلك الفئة، لا سيما أن جانبا متعاظما من أعمال المجلس يتعلق بقضايا المنطقة العربية، ولا يفوتنا التنويه بالموقف التاريخي لحركة عدم الانحياز بشأن إصلاح مجلس الأمن والذي تم التأكيد عليه مؤخرا في الاجتماع الوزاري الذي عقدته الحركة في باكو في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٨، والذي يؤكد أن توسيع المجلس وإصلاح أساليب عمله يجب أن يؤدي إلى مجلس أكثر ديمقراطية وتمثيلا وفعالية وخضوعا للمحاسبة، وأن يراعي المجلس في كافة أعماله مصالح واحتياجات الدول المتقدمة والنامية على قدم المساواة بأسلوب يتسم بالموضوعية وعدم الانتقائية.

وفي هذا الإطار، فإن مصر على اقتناع بأنه لن يتحقق إصلاح حقيقي لمجلس الأمن بدون معالجة الخلل الهيكلي المتمثل في هيمنة الأعضاء الدائمين على أعماله نتيجة لاستئثارهم بحق النقض. إن ذلك الأمر ليؤكد صحة الموقف الأفريقي الموحد الذي يطالب من حيث المبدأ بإلغاء حق النقض، وإلى حين يتحقق ذلك فإنه يتوجب أن يحصل الأعضاء الدائمون الجدد على كافة صلاحيات العضوية الدائمة بما يحقق عدالة التمثيل، وهي هدف رئيسي لعملية الإصلاح، وفي ذات الإطار، فإن أي مقترح يقوم على توسيع فئة المقاعد الدائمة بدون حل شامل لمسألة حق النقض، ويحقق المساواة بين كافة الأعضاء الدائمين الحاليين والجدد، لن يفضي إلى إصلاح حقيقي وعادل لمجلس الأمن، بل سيفاقم من الخلل الحالي وحالة عدم التوازن الهيكلي التي يعاني منها المجلس.

إن مصر تؤكد على ضرورة مواصلة العمل في إطار عملية المفاوضات الحكومية، بأسلوب يتمتع بالشفافية ويراعي شمولية عملية الإصلاح وملكيتها من جانب كافة الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى حل متفق عليه، ويحظى بأوسع قبول سياسي ممكن، يشمل القضايا التفاوضية الرئيسية الخمس، على نحو ما هو منصوص عليه في مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، أخذا في الاعتبار ضرورة الالتزام بما تقضي به الفقرة (د) من المقرر بأن تتأسس المفاوضات الحكومية على مقترحات تقدم من جانب الدول الأعضاء. ونثق في أن تلك المحددات الواضحة ستشكل المرجعية لعمل المفاوضات الحكومية خلال الدورة الحالية.

وفي هذا الإطار، فإن الجهود خلال الدورات الثلاث الأخيرة قد ركزت على الخروج بأوراق تعكس عناصر الالتقاء ونقاط الاختلاف بين جميع المواقف والمقترحات، ومن ثم فإن إحراز تقدم خلال الدورة الحالية يستوجب من وجهة نظرنا، تركيز الجهود على إجراء نقاش حقيقي حول المواقف والمقترحات المختلفة، والتعرف بشكل أعمق على أوجه الاختلاف بهدف تقريب وجهات النظر والبحث عن حلول تحظى بأوسع قبول سياسي، بدلا من التركيز بشكل غير متوازن على إجراء تغييرات شكلية في ترتيب ومحتوى الورقة بهدف التغطية على الاختلافات بدون إحراز تقدم حقيقي في إيجاد حلول لها.

وختاما، أود التأكيد مجددا على التزام مصر في إطار المجموعتين الأفريقية والعربية بالعمل مع كافة الدول الأعضاء للتوصل إلى إصلاح شامل يمكّن مجلس الأمن من الاضطلاع بدوره بفعالية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

السيد بيلدغوفيتش (لاتفيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة السنوية.

منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، جرت الدعوة إلى إجراء إصلاح مبكر لمجلس الأمن عدة مرات، وتم توجيه نداءات عديدة لجعل المجلس أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية، من أجل التعبير عن الحقائق السياسية للقرن الحادي والعشرين. الآن نحن في نهاية عام ٢٠١٨، ولم نحقق بعد كثيرا من التقدم في عملية الإصلاح. وكما هو الحال خلال السنوات السابقة، تود لاتفيا مرة أخرى، في مناقشة الجمعية العامة هذه أن تؤكد مرة أخرى على أن إصلاح مجلس الأمن قد تأخر كثيرا. ويتعين علينا جميعا أن نهدف إلى تعزيز شرعية ذلك الجهاز الهام.

وبينما نتوقع بداية الجولة التالية من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، نلاحظ أن قدرا من لتقدم قد تحقق خلال الدورات السابقة للمفاوضات الحكومية الدولية. وقد ساعد ذلك على توضيح مواقف الدول الأعضاء فيما يتعلق بمختلف جوانب الإصلاح. وتشمل تلك الجهود الوثيقة الإطارية لعام ٢٠١٥، التي تعكس مواقف أكثر من نصف أعضاء الأمم المتحدة؛ وهي ورقة تظهر عناصر التقارب التي تغطي بعض جوانب الإصلاح، والتي نوقشت في عام ٢٠١٦؛ وورقة عن العناصر المشتركة والمسائل المطروحة لمواصلة النظر فيها، والتي عملنا عليها خلال دورتي المفاوضات الحكومية الدولية السابقتين. وفي هذا الصدد، تقدر لاتفيا بصدق الجهود التي بذلها جميع الرؤساء المشاركين السابقين للمفاوضات الحكومية الدولية لتنسيق عمل المفاوضات الحكومية الدولية. ونقدر أيضا دعم الرؤساء السابقين والرؤساء الحاليين للجمعية العامة للنهوض بالإصلاح.

وقد استمرت دورة تكرار المواقف المعروفة جيدا على الرغم من النداءات المتكررة للبدء في عملية تفاوض حقيقية مبنية على نص، وهو ما تم الإعراب عنه بوضوح خلال الدورة السابقة من المفاوضات الحكومية الدولية. إننا لا نتوقع لهذه المفاوضات أن تكون سريعة وسهلة؛ غير أننا نعتقد أن من المهم أن نحاول اتخاذ خطوة إضافية ونبدأ في التفاوض على نص محدد. ونوافق على أنه يجب تحقيق النتيجة من خلال بناء توافق في الآراء بعناية وأنها يجب أن تحظى بأوسع قبول سياسي. ولاتفيا على استعداد للمشاركة في المفاوضات التي طال انتظارها لتحقيق إصلاح مجلس الأمن، الأمر الذي يجب أن يكون الهدف الحقيقي لمداولاتنا.

أنتقل الآن إلى جوانب محددة للإصلاح. إننا نرى أنه يجب تمثيل جميع المناطق في المجلس تمثيلا كافيا لكفالة شرعيته. وينبغي للإصلاح أن يكفل التوزيع الجغرافي العادل للمقاعد الدائمة وغير الدائمة في المجلس، بما في ذلك تخصيص ما لا يقل عن مقعد إضافي غير دائم لمجموعة دول أوروبا الشرقية. ونعتقد كذلك أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للتمثيل الكافي

للدول الأعضاء الصغيرة والمتوسطة الحجم أثناء ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين.

ومما لا شك فيه أن مسألة حق النقض تشكل جزءا بالغ الأهمية من عملية الإصلاح. ويتعين الاستمرار في المناقشات بشأن استخدام هذه السلطة الخاصة في ظروف معينة. ومع ذلك ينبغي عدم اعتبار بعض الأمور غير قابلة للنقاش. فعرقلة أعمال المجلس في المسائل المتصلة بالفظائع الجماعية أمر غير مقبول. وينبغي للأعضاء الدائمين الامتناع عن استخدام حق النقض في حالات الجرائم الجماعية الفظيعة. ولذلك، فإننا نؤيد المبادرة الفرنسية – المكسيكية في هذا الصدد. وقد وقعت لاتفيا مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ومن دواعي ارتياحنا أن نرى أن ١١٨ من الدول الأعضاء قد انضمت حتى الآن إلى هذه المبادرة الهامة.

وكذلك نؤيد تحسين أساليب عمل مجلس الأمن بغية زيادة الشفافية والشمول والتمثيل في عمله. ويمكن ملاحظة بذل أعضاء المجلس لبعض الجهود الإيجابية المحددة صوب تحقيق الشفافية في السنوات الأخيرة. ونعتقد أن هذا النهج يعزز شرعية المجلس وييسر تنفيذ قراراته.

في الختام، تؤمن لاتفيا بأن قدرة الأمم المتحدة على معالجة التحديات العالمية الراهنة تتوقف إلى حد كبير على توفر الإرادة السياسية للمضي قدما بإصلاح مجلس الأمن. ونتطلع إلى العمل مع رئيسي المفاوضات الحكومية الدولية، وهما ممثلا كل من الإمارات العربية المتحدة ولكسمبرغ، ومع الدول الأعضاء الأخرى من أجل إحراز تقدم بشأن الإصلاح خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

السيد كاراسو (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): يشكر وفد بلدي الرئيسة على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. وفي البداية، نشكر السفيرين كاها إمنادزه، ممثل جورجيا ولانا زكي نسيبة، ممثلة الإمارات العربية المتحدة على عملهما الشاق وتفانيهما في الدورة السابقة من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وبالمثل، فإننا نغتنم هذه الفرصة لنشيد بإعادة تعيين السفيرة لانا نسيبة، ممثلة الإمارات العربية المتحدة، فضلا عن تعيين السفير كريستيان براون، الممثل الدائم للكسمبرغ، ميسرين للعملية التي سنستأنفها في العام المقبل. ونعيد تأكيد دعمنا للسفيرين المتميزين، ونتمنى لهما كل النجاح في عملهما.

لقد بدأنا هذه العملية قبل عشر سنوات، وهي الفترة التي بدأنا خلالها الاستماع إلى بعضنا بعضا وتبادل الآراء وتحديد جوانب الاختلاف، بل وإيجاد عدة عناصر التقاء. وكوستاريكا متيقنة من أننا سنتمكن من مواصلة البناء على هذه العناصر وأنه يجب علينا أن نفعل ذلك. وقد أحرزنا تقدما خلال الدورة الأخيرة من المفاوضات الحكومية الدولية، لا سيما في تحديد نقاط الالتقاء التي تشكل خطوات إيجابية نحو تنفيذ إصلاح يقوم على توافق الآراء، تمشيا مع الجغرافيا السياسية الدولية الحالية، ويضرب بجذوره في مبدأي الديمقراطية والطابع التمثيلي اللذين كانا ولا يزالان يشكلان، في رأينا، الركيزتين الأساسيتين للمنظمة.

وهذه هي المبادئ التي نبني موقفنا عليها، كما انعكس في بيان ممثل إيطاليا باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/73/PV.36)، الذي ورد فيه شرح مقترحنا بالتفصيل، والذي نعتقد أنه سيكون مفيدا لجميع الدول أيما فائدة. ويهدف مقترح مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء إلى استحداث مقاعد غير دائمة لفترات أطول مع إمكانية إعادة الانتخاب، فضلا عن الزيادة في عدد المقاعد غير الدائمة، بهدف رئيسي يتمثل في تحقيق المزيد من العدالة في توزيع المقاعد بين المجموعات الإقليمية وإيجاد نظام تناوب أكثر إنصافا وشفافية، من شأنه أيضا أن يعمق، من خلال الانتخابات الدورية، إضفاء الطابع

الديمقراطي على المجلس وأن يعزز مساءلة الدول عن أفعالها في المجلس.

إن كوستاريكا مقتنعة بأننا لن نتمكن من إحراز تقدم في هذه العملية، إلا عن طريق حوار مفتوح وصادق. وخلال الدورة الماضية، عقدت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء سلسلة من المشاورات الثنائية مع المجموعات الأخرى، سنحت لنا الفرصة خلالها لإيضاح مواقفنا وتحديد الشواغل المشتركة، الأمر الذي مكننا من الاقتراب أكثر من هدفنا المشترك، وهو إيجاد مجلس أمن تشعر معه جميع الدول بأنها ممثلة حقا. وستواصل كوستاريكا، بوصفها جزءا من مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، تشجيع إجراء تبادل بناء للآراء، يوجهه شعور بالالتزام والسعي إلى توافق الآراء، الأمر الذي سيعزز عملية المفاوضات الحكومية الدولية.

ويتمثل دافعنا الرئيسي في التوصل إلى مجلس أمن يكون فعالا وذا طابع تمثيلي حقا في الاضطلاع بمهامه من أجل السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وتعبر هذه العملية عن جوهر تعددية الأطراف وأساسها، ولذلك يجب أن نتعامل معها بشكل مسؤول بهدف تنشيط مجلس الأمن ولأجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في زيادة كفاءة المنظمة وتمكينها من الاستجابة بشكل ملائم للبيئة العالمية الحالية، وجعب هدفها الأساسي هو تحقيق رفاه جميع أعضائها. وبلدنا على استعداد لتحقيق هذا الهدف.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئيسة على عقد هذه الجلسة كمدخل لعمل المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

تعيد بنغلاديش التأكيد على الدور المركزي للجمعية العامة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس. ونشدد على الحاجة إلى الإبقاء على زخم المناقشات لتحديد عناصر التقارب بين الدول الأعضاء بشأن المسائل الخمس المترابطة التي يعزز بعضها بعضا في نطاق جدول الأعمال هذا.

وترحب بنغلاديش بتعيين الرئيسين الجديدين للمفاوضات الحكومية الدولية، وتتطلع إلى تبكيرهما بإعلان خطتهما للعمل، متضمنة اقتراحات بشأن شكل المناقشات والغرض منها فيما نمضي قدما. ونؤكد مجددا على أهمية بدء مفاوضات على أساس النص بهدف تحقيق نتائج ملموسة ومجدية. لقد شهدنا في السنتين الماضيتين اهتماما نشطا بين عدد كبير من الوفود للدفع قدما بالمناقشات في اتجاه حاسم. كما شهدنا الانفتاح بين وفود أخرى من أجل الانخراط في حوار صريح وتفاعلي بغية استكشاف الردود على بعض المسائل المعلقة.

ومن الأهمية بمكان تعزيز الطابع الشامل لخطة إصلاح المجلس وإعطاء الأولوية لمجموعة من المعايير الموضوعية والرشيدة وغير التعسفية لإرشاد وتوجيه مقررات المفاوضات الجارية. وينبغي أن يكون من المصلحة المشتركة لجميع الدول الأعضاء الحفاظ على الزخم الاستشرافي لتلك المناقشات في جو من الزمالة.

وقد أثمرت الدورة الأخيرة من المفاوضات الحكومية الدولية ورقة ينبغي أن تشكل أساس عملنا في العام المقبل. ولا حاجة لأن نكرر من أجل التكرار فقط مواقف مختلف المجموعات والوفود، التي نعرفها بصورة أو بأخرى.. ولا نزال ندرك أهمية إعداد وثيقة تسرد جميع المواقف المختلفة بشأن المسائل التي تتطلب مواصلة النظر فيها حتى يتسنى إجراء مفاوضات فعلية بين الدول الأعضاء. ومن مسؤوليتنا جميعا أن نحافظ على المكاسب التي تحققت في الدورات السابقة من المفاوضات الحكومية الدولية، ونعززها.

وبغية إعادة توضيح موقفنا بإيجاز، فإن بنغلاديش نؤكد مجددا دعمنا لتوسيع المجلس في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة.

ونؤيد الرأي القائل إن حجم المجلس بعد توسيعه ينبغي أن يكون في حدود منتصف العشرينات، وحبذا لو بلغ ٢٦ عضوا. وينبغي أن يكون هناك تمثيل كاف للمجموعات الإقليمية المختلفة، لا سيما المجموعات الممثلة تمثيلا غير متناسب في التكوين الحالي. لقد قدمت الحجج دفاعا عن تمثيل أفريقيا في مجلس الأمن بصورة مقنعة في دورات المفاوضات الحكومية الدولية، وتستحق النظر فيها في السياق الصحيح.

ونرى أنه من المستصوب تطبيق الضوابط على ممارسة حق النقض من جانب الأعضاء الدائمين في المجلس في حالة ارتكاب أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. والمسائل المعلقة بشأن أساليب عمل المجلس، بما في ذلك نظامه الداخلي المؤقت والدور المعزز للأعضاء المنتخبين، ينبغي معالجتها دون تأخير لا مبرر له.

وسريان مختلف تدابير الإصلاح في الأمم المتحدة بدءا من العام المقبل ينبغي أن يوجد زخما لإجراء إصلاح ملموس في مجلس الأمن. وكما أشارت الوفود الأخرى، فإن قرب الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة موعد مستهدف مناسب لتحقيق تقدم ملموس في هذا الصدد. إن ما نشهده من دعم سياسي متجدد وكبير لتعددية الأطراف ينبغي أن يحفزنا على تشكيل مجلس أمن يجسد حقائق وتطلعات القرن الحادي والعشرين.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): تهنئ فرنسا السفيرة لانا زكي نسيبة، الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، والسفير كريستيان براون، الممثل الدائم للكسمبرغ، على تعيينهما الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونعلم أن بإمكاننا أن نعول على حيويتهما وتصميمهما، فضلا عن قدرتهما على التقريب بين المواقف من خلال الحوار البناء. وستقدم فرنسا لهما كامل الدعم لكفالة نجاح مهمتهما.

ولنكن واضحين – عاما بعد عام، نجري نفس المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن دون الشروع في مفاوضات حقيقية. غير أن الرئيسان قد بذلا جهود حقيقية في الدورات الأخيرة، في سياق صعب جدا، أدت إلى اعتماد وثائق مفيدة. وعلى سبيل الإيضاح، أود الإشارة إلى صياغة وثيقة إطارية خلال الدورة التاسعة والستين قد تؤدي إلى إجراء مفاوضات عالمية بقيادة السفير كورتيناي راتراي، وعناصر التقارب التي اعتُمدت بقيادة السفيرة سيلفي لوكاس، والنقاط المشتركة المنشأة تحت قيادة السفيرين محمد خالد الخياري وجون جينغا، وبعد ذلك تحت قيادة السفيرة لانا زكي نسيبة والسفير كاها إمنادزه، اللذين أشكرهما بحرارة على جهودهما الحثيثة والدؤوبة خلال الدورة السابقة. بيد أن هذه التطورات يجب ألا تخفي عجزنا الجماعي عن المضي قدما في هذه المسألة، على الرغم من أهميتها بالنسبة للمنظمة، وتحقيق نهج تعددية الأطراف المعزز والفعال والمتطور الذي ندعو إليه جميعا – نهج عصري لتعددية الأطراف قادر على الاستجابة للتحديات العالمية في عصرنا.

بيد أن الحالة ملحة وحاسمة بالنسبة لأهمية منظمتنا ومصداقيتها وإنصافها وفعاليتها. إن مسألة إصلاح مجلس الأمن الآن ملحة كما كانت في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، عندما اعتمدنا الوثيقة الختامية التي تدعو إلى إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا وشرعية (القرار ١/٦٠). وفي ضوء عدم إحراز التقدم منذئذ، فقد ازدادت الدول والشعوب تَبَرّما وضَجَرا على نحو مفهوم. ويجب علينا أن نؤكد مجددا أن الجمعية العامة يجب أن تتحمل مسؤولياتها وتجري مفاوضات صريحة وشاملة.

والواقع أن هذا الإصلاح أمر بالغ الأهمية. ويجب على مجلس الأمن أن يجسد بشكل أفضل حقائق عالم اليوم، مع تعزيز قدرته على الاضطلاع بكامل مسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين. وتشتد الحاجة إلى الإصلاح بينما يقوم الأمين العام بالإصلاح الطموح للركائز الثلاث للمنظمة – السلم

والأمن، والتنمية، وإدارة الأمم المتحدة – بدعم من الجمعية العامة.

وعلى غرار أغلبية كبيرة جدا من الوفود، فإن فرنسا تؤمن بأن إحراز هذا التقدم الحاسم يتطلب بدء مفاوضات تستند إلى نص في أقرب وقت ممكن. ونعول على الرئيسين المشاركين الجديدين للعمل على تحقيق هذا الهدف.

وموقف فرنسا بشأن مضمون الإصلاح موقف ثابت ومعروف جيدا. ونأمل أن يأخذ المجلس في الاعتبار ظهور دول جديدة لديها الإرادة والقدرة للاضطلاع بمسؤولية مقعد دائم في مجلس الأمن، ويمكنها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، أن تقدم مساهمة كبيرة في عمل المجلس. وفي هذا الصدد، فإن فرنسا تؤيد ترشيح ألمانيا والبرازيل، الهند واليابان كأعضاء دائمين في مجلس الأمن، وتؤيد زيادة وجود البلدان الأفريقية من بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. وقد طال انتظار هذا التغيير الضروري.

وكما ذكر الرئيس ماكرون أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، فإن استجابتنا للأزمات يجب ألا تعوقها انقسامات مجلس الأمن (انظر A/73/PV.6). وبهذه الروح اقترحت فرنسا، قبل عدة أعوام، أن يتوقف الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس طوعاً وعلى نحو جماعي عن استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. وهذه الخطوة الطوعية لا تتطلب تنقيح ميثاق الأمم المتحدة بل التزاما سياسيا.

واليوم، هذه المبادرة، التي نقوم بها بالاشتراك مع المكسيك، تحظى بتأييد ١٠١ من البلدان. ومن نفس المنطلق، فإن مدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، التي تؤيدها فرنسا، قد اجتذب أيضا عددا كبيرا من الداعمين. وبالنظر إلى هذا الزخم، نحث الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلينا. ومن المصلحة المشتركة لجميع الدول الأعضاء أن يفي مجلس الأمن بولايته ويضطلع بدوره كاملا، لا سيما في حالات الفظائع الجماعية. إن المبادرات بشأن إطار حق النقض، التي ستجعل المجلس أكثر عدلا ومسؤولية وفعالية، تكمل الإصلاح العام للمجلس، الذي ستواصل فرنسا مناصرته بحماس وتصميم.

ومن واجبنا الجماعي أن نقيم مسؤولياتنا عن تغيير الوضع الراهن من أجل مصلحة الأمم المتحدة. وصعوبة هذا الإصلاح يجب ألا تلهينا عن طابعه الملح.

السيد إنغوانيز (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة اليوم. وتود مالطة أن تعرب عن تقديرها للرئيسين المنتهية ولايتهما للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، الممثلين الدائمين للإمارات العربية المتحدة وجورجيا، على ما قدماه من خدمات وعلى عملهما خلال الدورة الماضية. ونود أيضا أن نهنئ الرئيسين الجديدين لهذه الدورة، الممثلين الدائمين للإمارات العربية المتحدة مرة أخرى ولكسمبرغ، وأود أن أؤكد لهما دعم مالطة ومشاركتها البناءة في هذه العملية.

تؤيد مالطة البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإيطاليا، الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/73/PV.36). أود أيضا أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

ما برحنا نسمع مؤخرا عن الضغوط على تعددية الأطراف اليوم. والواقع أن العديد من المتكلمين اليوم، بما في ذلك الذين سبقوني، أشاروا إلى مسألة تعددية الأطراف. وعلى سبيل الإسهام من جانب دولة صغيرة في مناقشة مجلس الأمن اليوم، أود أن أتكلم اليوم بشيء من التفصيل شأن مصطلح ”تعددية الأطراف“ وأن أتشاطر أفكارنا.

يمكن النظر إلى إصلاح مجلس الأمن من عدة زوايا. وهناك المنظور الكلي الداخلي المتعلق بآليات عمل السلطة وتوازنها داخل مجلس الأمن الموسع. وهناك أيضا وجهة نظر فرادى الدول

الأعضاء، التي تتعلق بالمصالح والشواغل الخاصة بها ومواقف الدول الأعضاء أو مجموعة من البلدان. بالإضافة إلى ذلك، هناك رأي الخارجي تجاه إصلاح مجلس الأمن، الذي يتعلق بالكيفية التي يمكن لمجلس أمن جديد وموسع أن يصبح ذي أهمية في التصدي لتحديات العصر ومفهوم تعددية الأطراف وممارستها التي لا تزال مهمة. ونتفق جميعا على أن كل هذه الجوانب رئيسية بالنسبة لمناقشتنا، ولكن تبت أيضا أنها دقيقة وحساسة. ومع ذلك، وربما جزء من أعظم أثر سيكون لآخر جانب ذكر بخصوص إصلاح مجلس الأمن، الذي سيؤثر على ممارسة تعددية الأطراف، ولا سيما الآن حيث يتعرض النظام الدولي القائم على القواعد لضغط ونقد شديدين.

إن تعددية الأطراف لا يتم إضعافها فحسب عندما تقرر الدول أن تتحرك بطريقة انعزالية وانفرادية، وتوقف العمل جنبا إلى جنب مع الدول الأخرى من أجل تحقيق شيء أو التعامل مع مشكلة ما؛ بل يتفاقم إضعافها بشكل كبير أيضا عندما يعاني أساس الهيئة التي تمثل ذروة تعددية الأطراف من خلل. وتُمارس تعددية الأطراف الحقيقة والفعالة عند تستند الإدارة الدولية إلى المساواة وعدم التمييز في تقاسم السلطة بين الجهات الفاعلة التي تتألف منها، حيث لكل دولة نفس القدر من السلطة، وتشارك في أجواء تتيح تكافؤ الفرصة.

وصحيح أنه لا يمكن وصف المنظمة العالمية الوحيدة المتعددة الأطراف، التي هي الأمم المتحدة، بأنها مثالية. ومن الصحيح أيضا أن الأمم المتحدة اليوم لا تعكس حقائق القرن الحادي والعشرين. وهذا هو السبب في أننا نتفق جميعا على فكرة الإصلاح والتحسين. ومع ذلك، لا يكون تحسين تعددية الأطراف بزيادة عدد الأغنياء، بمعزل عن الفقراء أو من خلال ذلك. وعلى العكس من ذلك، فإن هذه الزيادة لن تعمل سوى على الإمعان في تقويض تعددية الأطراف. ولن تجعل الأمم المتحدة أكثر عدلا وأكثر تعددية للأطراف. وسوف تبرز رأي الفئة الذي، لسوء الحظ، تتبناه الأمم المتحدة في الوقت الحالي.

ولن يحدث تحسن حقيقي في تعددية الأطراف إلا عندما يتم إصلاح الهيئة العالمية الوحيدة المتعددة الأطراف بطريقة تقلل من الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ومن المسلم به أن من الصعب جعل الأغنياء أقل ثروة. ولكن من الممكن إضافة القليل منها للفقراء. ولذل تقوم الحاجة إلى المزيد من الالتزام من أجل تعزيز تعددية الأطراف، والاستثمار في تعددية الأطراف أمر مطلوب جدا وسيسهم إسهاما كبيرا في استدامتها. وهذا هو ما سعى فريق الاتحاد من أجل توافق الآراء إلى على القيام به بجهد جهيد على مر السنين.

وأعتقد أنه من المفيد مراعاة أنه عندما يتعلق الأمر بالتكلم عن الحوار البناء، فإن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء قد قدمت نموذجا لا يقتصر على الاقتراح. وقد عرضت نموذجا كاملا بدلا من نموذج يترك أجزاء كبيرة لا يزال يتعين التفاوض بشأنها، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى خلل في الضوابط والتوازنات والتدابير التعويضية الموجودة في كامل مجموعة الإصلاح. إنه نموذج عادل من حيث النهج، لأنه لا يعطي بلدا ما أو مجموعة من البلدان ميزة على الآخرين. إنه نموذج شامل لأنه يمضي قدما بتطلعات ومصالح الجميع في سياق ما هو، بطبيعة الحال، سيناريو واقعي وعملي. وهو نموذج تصحيحي السابق لأنه يسعى إلى تصحيح أوجه الاختلال والظلم الماضية. وقبل كل شيء، إنه نموذج مُوَازِن، لأنه يسعى إلى الموازنة بين عبء الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وسائر الأعضاء المنتخبين في مجلس الأمن.

ولا يخامرنا أي وهم حيال ضخامة التحدي أمامنا. ومع ذلك فالزمن هو الوحيد الكفيل ببلورة فكرة موضوعية عما قد يتركه ما تجري مناقشته اليوم على تعددية الأطراف في المستقبل. والزمن هو الوحيد الذي سيتيح للدول الأعضاء أن تفكر في

السبيل الذي ستتكشف به الدبلوماسية المتعددة الأطراف في السنوات القادمة – من خلال مناقشات اليوم.

السيد هلال (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئ الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، السيدة لانا نسيبة، على إعادة تعيينها كرئيسة مشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، فضلا عن الممثل الدائم للكسمبرغ، السيد كريستيان براون على تعيينه في منصب الرئيس المشارك لعملية التفاوض المذكورة.

إن إصلاح مجلس الأمن جزء لا يتجزأ من إصلاح الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرى أن الإصلاحات الهامة التي بدأها الأمين العام منذ بداية ولايته تأتي في إطار الرغبة في ضمان أن تكون الأمم المتحدة منظمة مواكبة للتغير العالمي وحقائق عصرنا. ولذلك سنواصل الدعوة إلى الإسراع بإصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، بهدف زيادة طابعه التمثيلي وفعاليته وشرعيته.

يعرب وفد بلدي عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما كل من الممثل الدائم لسيراليون بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، والممثل الدائم للكويت بالنيابة عن مجموعة الدول العربية (انظر A/73/PV.36). بالإضافة إلى ذلك، أود أن أبرز ما يلي بصفتي الوطنية.

إن الإطار الذي حدده القرار ٥٥٧/٦٢ يظل ملائما لتعزيز مناقشاتنا ولإشراكنا في مفاوضات حقيقية. وينبغي أن يكون إصلاح المجلس شاملا، مع مراعاة آراء المجموعات الخمس وترابطها. وينبغي لإصلاح مجلس الأمن أن يمكنه من أن يصبح أكثر تمثيلا، ولكن ليس على حساب فعاليته أو كفاءته، وخصوصا ليس على حساب مساءلته. بالنسبة للمغرب، فإن مجلس الأمن هو الهيئة التي حددها ميثاق الأمم المتحدة بوصفها الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن في العالم. وهذه ولاية واضحة ولا لبس فيها. وبالتالي، فلا يمكن تصور أي إسهام من الجمعية العامة في مسائل السلام والأمن إلا إذا كان ذلك وفقا لولاية كل من هذين الجهازين وممتثلا امتثالا كاملا للفقرة ١ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

وأفريقيا هي المنطقة الوحيدة غير الممثلة في فئة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ويقتضي الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا من جميعا تصحيح هذه الحالة. ويمكن القيام بذلك من خلال ضمان تمثيل كاف لأفريقيا في فئة العضوية الدائمة وتعزيز وجود أفريقيا في فئة الأعضاء غير الدائمين. والواقع أن طلب أفريقيا واضح: لا أقل من مقعدين دائمين بكل ما لهما من صلاحيات وامتيازات، بما في ذلك حق النقض – إذا استمر وجوده – وخمسة مقاعد غير دائمة.

ونلاحظ مع الارتياح التوافق بين الدول الأعضاء بشأن بعض المسائل، بما في ذلك موقع أفريقيا في مجلس الأمن وتصحيح الظلم التاريخي الواقع على القارة. وفي هذا الصدد، أود التأكيد مجددا على أن المغرب، التي تؤيد الموقف الأفريقي المشترك المكرس في توافق آراء إزولويني، تؤيد التمثيل العادل والمنصف لأفريقيا في فئتي العضوية، كما سبق وصفه. وبعد ذلك، ستكون أفريقيا هي من يقرر من يمثلها في مجلس الأمن بعد إصلاحه.

كما أن غياب التمثيل الدائم للبلدان العربية، المعنية بشدة بالمسائل التي يعالجها مجلس الأمن، شأنها في ذلك شأن مجموعة الدول الأفريقية، أمر مؤسف للغاية. فالمقعد العربي الدائم، بكل صلاحياته، فضلا عن التمثيل المناسب في فئة الأعضاء غير الدائمين، سيمكن من تلبية المطالب المشروعة لمجموعة الدول العربية.

ومع التسليم بالمسائل الحرجة والصعبة التي يتعين علينا معالجتها، وكذلك التحديات التي يتعين التغلب عليها، نعتقد أن عملية التفاوض الحكومية الدولية تحتاج إلى التعجيل، لأن مصداقية عملنا والعملية ذاتها على المحك.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم وفدي للرئيسين المشاركين، ويأمل وفدي أن تكون الدورة المقبلة لعملية التفاوض الحكومية الدولية منبرا حقيقيا للحوار وتبادل الآراء بشكل بناء يتيح التقارب بين مواقفنا. أخيرا، أود أن أؤكد للرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن على الدعم الكامل من وفدي في تسيير عملنا والاضطلاع بولايتهم.

السيد ليتشارتس (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به ممثل الهند باسم مجموعة الأربعة (انظر A/73/PV.36). وأود أن أضيف بعض الملاحظات.

بعد أن استمعنا باهتمام إلى البيانات التي أُدلي بها في المناقشة اليوم، يجب أن نلاحظ أنها تشبه كثيرا مناقشة العام الماضي ومناقشات السنوات السابقة. علينا أن ندرك أننا إذا واصلنا ذلك، فلن نضيع الفرصة التاريخية للارتقاء بالأمم المتحدة إلى القرن الحادي والعشرين فحسب، بل سنهدر التزاما تاريخيا بالقيام بذلك. وإذا واصلنا بهذه الطريقة، فإننا نخاطر بعدم اجتياز اختبار الزمن.

وقد تمكنت ألمانيا ومجموعة الأربعة ومؤيدو إصلاح مجلس الأمن الآخرون من التواصل مع أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء والمجموعات. وسنواصل بذل قصارى جهدنا لحشد أوسع دعم ممكن لإصلاح مجلس الأمن الذي تشتد الحاجة إليه. والغالبية العظمى من البيانات التي استمعنا إليها في المناقشة اليوم، مرة أخرى، تبعث على الارتياح في هذا الصدد.

ومع ذلك، فإن المفاوضات الحكومية الدولية تبدو أقل فأقل قدرة على تحقيق تقدم حقيقي بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. والتركيز على قرارات التوافق في المفاوضات يكافئ الرافضين، كما عبر عن ذلك السفير أكبر الدين بدقة بالغة. لا يمكننا أن نسمح للغالبية العظمى من الدول الأعضاء التي تريد إحراز تقدم أن تكون رهينة عدد صغير من الدول التي ترفض الانتقال من مناقشة دائرية تراوح مكانها إلى عملية مفاوضات حقيقية.

إن ألمانيا تتفق مع أولئك الذين يطلبون توافقا واسعا قدر الإمكان. وهذا ما نسعى جاهدين من أجله في الجمعية العامة دائما. غير أن الشيء الغريب في عملنا في الجمعية العامة هو شرط الوصول إلى توافق مسبق قبل أن نبدأ حتى في التفاوض. وعلينا أن نعمل العكس تماما. نحتاج إلى البدء في التفاوض من أجل الوصول إلى ذلك التوافق الواسع في نهاية المطاف.

وإذا لم ننجح في إصلاح مجلس الأمن، سيفقد المزيد من مصداقيته التي تضررت بالفعل، وسوف تطغى عليه هيئات صنع القرار العالمية الأخرى أو – أسوأ من ذلك – صنع القرار من جانب واحد منفردا. ولا يمكننا، بالتأكيد، أن نسمح بأن يبقى مجلس الأمن أسيرا داخل هيكل يعكس الماضي وليس الحاضر أو المستقبل. ومجلس الأمن يحتاج إلى الدعم السياسي للعضوية الأوسع؛ وإلا، فإن قدرته على حل الأزمات الدولية سوف تعاني أكثر من ذلك. إننا بحاجة إلى أمم متحدة قوية وشرعية وتمثيلية، التي يمكن أن تساعد على استعادة الثقة في الحوكمة العالمية والتعاون.

ويصدق ذلك بصفة خاصة في هذه الأوقات العصيبة. والكثير منا يتشاطر القلق لكون النظام الدولي القائم على القواعد بات مهددا. وقد أعرب كثير من القادة من هذا المنبر عن أسفهم إزاء عودة ظهور النزعة الانفرادية خلال المناقشة العامة. نحتاج إلى الوقوف معا للحفاظ على نظام يساعد على التغلب على النزعة القومية والأحادية وزيادة تطويره. إننا بحاجة إلى أن تنجح الأمم المتحدة في عملها، ولكي يتحقق ذلك، نحتاج إلى مجلس أمن تمثيلي.

وقد أعربت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء اليوم مرة أخرى عن الحاجة إلى إصلاح حقيقي لمجلس الأمن. نحتاج إلى المضي قدما وعدم إهدار المزيد من الوقت الثمين الذي ينفد، إذا كنا نريد الحفاظ على أمم متحدة قوية. وبهذا المعنى، نتطلع إلى العمل مع الأعضاء، بما في ذلك السفيرة لانا نسيبة،

ممثلة الإمارات العربية المتحدة، والسفير كريستيان براون، ممثل لكسمبرغ، وأهنئهما على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وكذلك مع رئيس الجمعية العامة.

السيد مورارو (جمهورية مولدوفا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا لرئيس الجمعية العامة على عقد المناقشة السنوية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

ويرحب وفدي بتعيين السفيرة لانا نسيبة، ممثلة الإمارات العربية المتحدة، والسفير كريستيان براون، ممثل لكسمبرغ، كرئيسين مشاركين للجولة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونعرب عن دعمنا لعملهما المقبل.

على مدار أكثر من ٢٥ عاما يناقش إصلاح مجلس الأمن بصورة شاملة في الأمم المتحدة، بما في ذلك في إطار الفريق العامل الحكومي الدولي. وقد تمكنت الدول الأعضاء من تحقيق بعض التقدم، وهو ما يشهد به التقارب المتزايد بشأن بعض عناصر الإصلاح الهامة. مع ذلك، لا تزال هناك اختلافات في الرأي فيما يتعلق بكيفية إجراء المفاوضات، وعلى أي نص ينبغي أن تستند إليه. ووفدي يرحب بجميع الجهود الرامية إلى دفع المناقشات قدما. وما فتئت جمهورية مولدوفا تدعو إلى مجلس أمن موسع وأكثر ديمقراطية. ويحتاج المجلس إلى أن يعبر عن العالم المعاصر بشكل أفضل، وهذا يعني زيادة تمثيل أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية.

وشأننا شأن العديد من الدول الأعضاء، نعتقد أن أي إصلاح لمجلس الأمن يجب أن يتجاوز مجرد زيادة عدد المقاعد. هناك حالات كثيرة جدا لم يقم فيها مجلس الأمن بمهامه وفقا لأحكام الميثاق. ولذلك، من المهم أن تحقق المفاوضات الحكومية الدولية نتائج تعزز فعالية مجلس الأمن ومساءلته وشموليته وشفافيته.

وينبغي أن يضمن الإصلاح أيضا أن يتصرف مجلس الأمن وأعضاؤه وفقا لميثاق الأمم المتحدة وأن تعكس قرارات المجلس الإرادة الجماعية للعضوية العامة. إن التهديد باستخدام حق النقض هو أحد أكبر العقبات التي تحول دون الأداء الفعال لمجلس الأمن، بغض النظر عن تشكيلته. وكمبدأ عام، فإننا ننظر إلى الإصلاح على أنه إمكانية للحد من استخدام حق النقض عوضا عن إيجاد الذرائع للتوسع، مما قد ينال من فعالية المجلس. وبصفتها دولة موقِّعة على مدونة سلوك فريق المساءلة والاتساق والشفافية، تدعو جمهورية مولدوفا إلى عدم استخدام حق النقض في حالات ارتكاب جرائم الفظائع الجماعية وترحب بالتعهدات المعلنة حتى الآن في ذلك الصدد.

ويجب أن يؤدي الإصلاح أيضا إلى تحسين أساليب عمل المجلس، ما قد يؤدي تدريجيا إلى الموافقة على القواعد الإجرائية للمجلس حتى تصبح غير مؤقتة بعد ذلك. وتكتسي أساليب عمل المجلس وصلته بالجمعية العامة أهمية بالغة، نظرا لأنهما يحددان ديناميات العمل اليومي للمنظومة. وأسهم عدد كبير من الوفود في إيجاد قواسم مشتركة بينها خلال عملية المفاوضات الحكومية الدولية، بما في ذلك، إسهاماتها مؤخرا في ورقة العناصر المنقحة الصادرة عن اجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية الخمسة التي عقدت خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

وأود في ذلك السياق، أن أعرب عن امتناننا للرئيسين المشاركين السابقين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، السفيرة لانا نسيبة، ممثلة الإمارات العربية المتحدة، والسفير كاها إمنادزه، ممثل جورجيا. وقد كان النهج الذي اتبعاه في إدارة المناقشات من خلال ضمان شمول العملية وشفافيتها موضع تقدير كبير. ونرى أن تلك هي المبادئ التي ينبغي أن تسترشد بها المداولات المقبلة للفريق العامل.

ولا شك أن المجموعات الخمس المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن: فئات العضوية، ومسألة حق النقض، والتمثيل الإقليمي، حجم المجلس الموسع وأساليب عمله، والصلة بين الجمعية العامة والمجلس، ليست مسائل بسيطة البتة. ولا تقلل صعوبة هذه الإصلاحات من مساس الحاجة إليها.

وإذ نشرع في المرحلة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الإصلاح، فإن علينا أن نبني على التقدم المحرز في الماضي. وتلك مسألة تزداد فيها الحاجة إلى المرونة، وخاصة من جانب الأعضاء الدائمين الخمسة الذين يتمتعون بمعظم الامتيازات والصلاحيات ليس في المجلس فحسب بل في منظومة الأمم المتحدة برمتها أيضا. ومن الواضح أنه يجب على جميع الدول الأعضاء تأييد نتائج المفاوضات. ونرى أن من شأن التوصل إلى توافق واسع في الآراء أن يكفل قدرتنا على التنفيذ الكامل للاتفاق بعد اختتام المفاوضات مباشرة. وستواصل جمهورية مولدوفا دعم عملية سريعة وهادفة إلى تحقيق النتائج، فضلا عن دعم مجلس قادر على تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ورؤيتنا المشتركة لعالم سلمي قائم على القواعد.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بالإعراب عن استعداد وفد بلدي للعمل مع رئيسة الجمعية العامة والرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن بهدف التوصل إلى نتيجة مثمرة.

السيد أمايو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيسة على عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية في رأينا، ليس لأجل النهوض بالتعددية الأطراف فحسب، بل أيضا لأنها في صميم مستقبل الأمم المتحدة، بما في ذلك أهدافها وأغراضها.

وتؤيد كينيا بداية، البيان الذي أدلى به ممثل سيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/73/PV.36).

وموقف وفد بلدي إزاء إصلاح مجلس الأمن متسق وموثّق بصورة جيدة. وقد تم توضيح الموقف الأفريقي المشترك بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال على نحو واف في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. وتهدف أفريقيا من ذلك إلى تمثيلها تمثيلا كاملا في جميع أجهزة صنع القرار التابعة للأمم المتحدة، وخاصة في مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، ستواصل كينيا الدعوة إلى توسيع عضوية مجلس الأمن في كلتا الفئتين – العضوية الدائمة وغير الدائمة – بما لا يقل عن مقعدين دائمين إضافيين ومقعدين غير دائمين لأفريقيا. ونعيد تأكيد الموقف الأفريقي القائل بأنه ينبغي أن يتألف مجلس الأمن الموسع مما لا يقل عن ٢٦ عضوا وأن تكفل لأفريقيا مسؤوليتها عن اختيار مرشحيها للمجلس الموسع. ومن حيث المبدأ، يجب أن تناط بالأعضاء الجدد في المجلس نفس المسؤوليات والالتزامات المنوطة بالأعضاء الحاليين.

وأفريقيا هي أكبر منطقة من حيث العضوية في الأمم المتحدة، وهي ذات أثر مباشر على معظم المواضيع المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة – ولا سيما في مجلس الأمن. وعليه، ينبغي أن يكفل أي إصلاح لمجلس الأمن حق أفريقيا المشروع في التمثيل الجغرافي العادل والمنصف في المجلس.

ولا تزال مسائل الإصلاح الرئيسية الخمس المحددة في القرار ٥٦١/٦١ الصادر عام ٢٠٠٧ والقرار ٥٥٧/٦٢ الصادر عام ٢٠٠٨ هي المبادئ التوجيهية لعملنا في المفاوضات الحكومية الدولية. وتشمل تلك المسائل: فئات العضوية في المجلس، والتمثيل الإقليمي، ومسألة حق النقض، وحجم المجلس الموسع وأساليب عمله، فضلا عن الصلات بين المجلس والجمعية العامة. وتلك مسائل هامة في سعينا إلى إيجاد هيئة أكثر شمولا وتمثيلا وقدرة على التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين المتعلقة بمسائل السلام والأمن، فضلا عن الجوانب ذات الصلة.

وفي حين لا يزال هناك تباين في الآراء، فنحن على اقتناع تام بأن جميع مجموعات الإصلاح الخمس قيد النظر في العملية الحكومية الدولية هي أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر. وبالتالي، ينبغي أن نسعى إلى التقريب بين مواقفنا. ونحث من هنا جميع الوفود على حشد الإرادة السياسية اللازمة لذلك. ويرى وفد بلدي أن الموقف الأفريقي المشترك يوفر أساسا متينا لسد الفجوة بين المواقف المتباينة في هذه العملية، لأنه يتيح المجالات الرئيسية للمناقشة بشأن القضايا التي تؤثر على الكثير من البلدان.

وتسلّم كينيا بأن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة في الدورات المتعاقبة للمفاوضات الحكومية الدولية تؤيد توسيع عضوية مجلس الأمن. وذلك أمر هام، إذ بات أكثر وضوحا أن البيئة العالمية أصبحت مشكوكا فيها إلى حد كبير، وأن تعددية الأطراف نفسها صارت على المحك. وستصبح شرعية مجلس الأمن وفعاليته موضع شك أكثر من ذي قبل. ونرى أن الوقت قد حان الآن لاحترام وتيسير التطلعات المشروعة لأغلبية الدول الأعضاء.

بيد أننا نشيد بالجهود البناءة والشجاعة التي بذلت خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة لتحسين الصلات بين مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، فضلا عن المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي. ونرحب أيضا بالتطورات صوب تعزيز أساليب عمل مجلس الأمن. ونأمل في استمرار الالتزام نفسه خلال الدورة الحالية.

ختاما، يرحب وفدي بمبادرات مكتب رئيس الجمعية العامة الرامية إلى المضي بعملية الإصلاح قدما. ونتطلع إلى مواصلة المشاركة في مداولات مفتوحة وشفافة وشاملة بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

السيد تشوسار (بوتان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص تقديرنا لسعادة السيد ميروسلاف لايتشاك، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، على قيادته، وللرئيسين المشاركين، السفير كاها إمنادزه، ممثل جورجيا، والسفيرة لانا نسيبة، ممثلة الإمارات العربية المتحدة، لإسهامهما وعملهما الدؤوب في توجيه عمل عملية المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الثانية والسبعين.

وبوتان ترحب بتعيين السفير كريستيان براون، ممثل لكسمبرغ وإعادة تعيين السفيرة لانا نسيبة، ممثلة الإمارات العربية المتحدة، كرئيسين مشاركين للمفاوضات خلال هذه الدورة. ونرى أن إعادة تعيين السفيرة نسيبة تكفل استمرارية العملية وأن السفير براون سيجلب أفكارا جديدة للمضي بالعملية قدما. وأود أن أؤكد لهما دعم وفدي وتعاونه الكاملين، ونتمنى لهما كل التوفيق.

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين باسم مجموعة L.69 (انظر A/73/PV.36). واسمحوا لي أيضا أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

نجتمع مرة أخرى هذا العام للتداول بشأن هذه المسألة الهامة. ونحن نناقش هذه المسألة منذ أكثر من ٢٥ عاما. ومن المؤسف أن إحراز تقدم ملموس ما زال يراوغنا بسبب الاختلافات القوية في الرأي بشأن كيفية تحقيق الإصلاح. وإذ نشرع في مرحلة جديدة من المفاوضات الحكومية الدولية، نأمل أن نرى تقدما ملموسا؛ وخلاف ذلك، ستكون شرعية عملية المفاوضات الحكومية الدولية موضع شك.

وخلال الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الحالية للجمعية العامة، أكد معظم رؤساء الدول وغيرهم في بياناتهم أمام الجمعية العامة، وكذلك في مختلف المحافل الأخرى، على ضرورة

تعزيز تعددية الأطراف. وإصلاح مجلس الأمن جزء أساسي من تعزيز تعددية الأطراف.

وبوتان، شأنها شأن العديد من الدول الأعضاء الأخرى، تعتقد أن إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه ضروريان لاستمرار شرعيته وفعاليته في صنع القرارات وزيادة مساءلته إزاء العضوية العامة. ويجب أن تتكيف كل مؤسسة وأن تتطور كيما تبقى ملائمة للغرض وتستطيع التصدي للتحديات المتعددة الأوجه في القرن الحادي والعشرين.

ويكرر وفدي موقفه الداعم للتمثيل الجغرافي العادل الرامي إلى كفالة التمثيل الكافي للمناطق غير الممثلة أو المنقوصة التمثيل. وفي الوقت الحالي، هناك قارات ومناطق بأكملها إما أنها منقوصة التمثيل أو غير ممثلة في مجلس الأمن أصلا. وتؤيد بوتان أيضا توسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة.

ونعتقد أنه ينبغي أن تأتي عضوية مجلس الأمن من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الصغيرة. ويجب إعطاء الفرصة لكل بلد – بغض النظر عن حجمه أو قوته – للعمل في المجلس بعد إصلاحه، لا سيما بالنظر إلى أن الدول الصغيرة تشكل حوالي ٢٠ في المائة من أعضاء الأمم المتحدة. كما أن الدول الصغيرة تقدم منظورات مهمة وفريدة بشأن طائفة متنوعة من القضايا التي يجري النظر فيها في الجمعية العامة.

وإذ نشرع في الدورة الحادية عشرة من المفاوضات الحكومية الدولية، فإننا نطالب الرئيسين المشاركين الجديدين بالاستفادة من نتائج الدورات السابقة، عوضا عن البدء من نقطة الصفر. وكما ندرك جميعا، رغم سنوات عديدة من المداولات بشأن إصلاح مجلس الأمن، لم تكن هناك أي نتيجة ملموسة. وهذا لا يرجع إلى عدم وجود آراء أو اقتراحات، ولكن بسبب عدم وجود نص للتفاوض عليه. وبالتالي، بات من الحتمي الآن اتخاذ الخطوة المنطقية والشروع في مفاوضات حقيقية على أساس نص، مثل جميع عمليات التفاوض الحكومية الدولية الأخرى في الأمم المتحدة، وهي الفكرة التي أعربت عنها الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في بياناتها.

ويأمل وفدي في أن تؤدي الجولة القادمة من المفاوضات الحكومية الدولية إلى إحراز تقدم ملموس بطريقة مفتوحة وشاملة وشفافة تحت القيادة القديرة للرئيس. ولهذه الغاية، يتطلع وفدي إلى المشاركة البناءة مع جميع الوفود.

السيد مايونغ أونون (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أثني على الرئيس لعقد هذه المناقشة السنوية الهامة. لقد كانت ماليزيا متسقة في التأكيد على موقفنا المتمثل في ضرورة أن يكون إصلاح مجلس الأمن شاملا – من حيث أساليب عمله وتوسيع عضويته على السواء – كيما يكون أكثر شرعية وتمثيلا وديمقراطية ومساءلة وشفافية.

وإننا نؤيد توسيع فئتي العضوية، أي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، من أجل تعزيز دور المجلس وطابعه التمثيلي. فالزيادة في عدد المقاعد غير الدائمة تسمح بانتخاب عدد أكبر من الدول الأعضاء في المجلس وزيادة وتيرة عمل الدول الأعضاء في المجلس، مما يتيح مزيدا من الشمولية في عملية صنع القرار في المجلس.

وفيما يتعلق بمسألة حق النقض، تؤكد ماليزيا من جديد دعوتنا إلى إلغاء استخدامه في شكله الحالي. فحق النقض ينبغي ألا يقتضي تصويتا سلبيا من عضو دائم واحد فحسب، بل من عضوين دائمين على الأقل وبدعم من ثلاثة أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن. إننا نؤيد، وندعو إلى، تنظيم الاستخدام الحالي لحق النقض في الحالات التي تنطوي على جرائم الفظائع الجماعية مثل الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب.

والإطار الحالي للمفاوضات لا يقربنا من إصلاح مجلس الأمن بأي حال من الأحوال. وانخراطنا في مفاوضات قوية يستوجب وجود نص للعمل عليه. وماليزيا تكرر أن مفاوضات تستند إلى نص تشكل الخطوة المثلى إلى الأمام في عملية الإصلاح. وينبغي أن تشمل ورقة العمل تلك جميع المقترحات المختلفة المقدمة من الدول الأعضاء، لأن ذلك سيسمح لنا بتحديد المجالات التي يمكن فيها تضييق شقة الخلاف. وبذلك، يمكن مواصلة المفاوضات بطريقة شاملة وشفافة.

وأود أن أختتم بياني مؤكدا للرئيسة على دعم وفدي لها وللرئيسين المشاركين الجديدين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية ولجميع الدول الأعضاء. علينا جميعا أن نبدأ الجولة القادمة من المفاوضات الحكومية الدولية بقصد دفع عملية الإصلاح إلى الأمام.

ونحث الدول الأعضاء على إبداء الانفتاح والمرونة والإخلاص والإرادة السياسية للعمل نحو التوصل إلى نتيجة. فمن الأهمية بمكان أن يتحقق التقدم الفعلي خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيسة الجمعية العامة على تنظيم هذه الجلسة للنظر في المسائل المتعلقة بالإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

إن مداولاتنا بشأن هذه المسألة طوال السنوات الـ ٣٠ الماضية بأكملها تقريباً كانت تقوم على الافتراض الأساسي بأن المجلس قد فشل في مواكبة التغيّرات الهامة في العالم. وذلك الافتراض هو اليوم أقوى مما كان عليه في الماضي، ومعقول وصحيح على نحو أكبر. ومع ذلك، فإن إنجازنا الوحيد خلال تلك الفترة ينطوي على بعض النجاح المحدود في ما يتعلق بأساليب عمل المجلس. ومن الواضح، إذاً، أنه ما زال يتعين إحراز تقدم كبير بشأن المسائل الموضوعية، مثل حجم المجلس وتكوينه وخضوعه للمساءلة وحق النقض.

ومع ذلك، فإن تعقيد الموضوع وحساسيته لا يمكن أن يبررا بأي حال من الأحوال مزيداً من التأخير في تلك العملية. إن تناقص الثقة بالمجلس وتراجع مصداقيته يجعلان لزاماً علينا أن نأخذ مسؤوليتنا على محمل الجد. وهذا، بطبيعة الحال، يتطلب الإرادة السياسية والمرونة والروح التوفيقية. ويجب على المجلس أن يصبح أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلاً وفعالية وأن يكون، في المقام الأول، خاضعاً للمساءلة وقائماً تماماً على القواعد. إن تكوين المجلس لا يتطابق مع الواقع المعاصر. ويجب معالجة هذا الخلل بصورة شاملة لكي يكون المجلس ممثلاً للعالم المكلف بحمايته. وتحقيقاً لهذه الغاية، من بين أمور أخرى، ينبغي أن تحظى البلدان النامية بتمثيل أكثر عدلاً في مجلس الأمن. وبالمثل، لطالما كان حق النقض موضع انتقاد من جانب أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء. ولذلك، ينبغي أن تظل معالجة هذه المسألة أحد العناصر الرئيسية في مداولاتنا.

إن فشل المجلس في تحسين أساليب عمله وعملية صنع القرار بالقدر الكافي قد أدى إلى نقص في الثقة وفقدان في الإحساس بشرعية قراراته. ولذلك، فإن جعل المجلس يتطور ليصبح هيئة قائمة على القواعد وخاضعة للمساءلة ينبغي أن يكون في صميم جهودنا. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تعزيز مشروعية قرارات المجلس.

في العقود الأخيرة، لجأ المجلس بتزايد وإفراط إلى إعمال الفصل السابع، وكأنه لا وجود لأي أحكام أخرى في ميثاق الأمم المتحدة. وينطبق ذلك تحديداً على استخدام الجزاءات في الحالات التي لا يلزم فيها اتخاذ إجراءات. ونتيجة لذلك، فإن الحقوق السيادية للدول، فضلاً عن حقوق الإنسان، ما فتئت تتعرض لانتهاكات خطيرة في بعض الحالات. يجب عدم اللجوء إلى الفصل السابع إلا على النحو المتوخى في الميثاق. فهو الملاذ

الأخير، إذا لزم الأمر. وهذا الاتجاه لا يزال يقوض على نحو خطير شرعية قرارات المجلس. وما دام المجلس يعمل بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء، ف ينبغي أن يظل خاضعاً للمساءلة أمام جميع الدول، التي يتصرف نيابة عنها.

بل هذا بالفعل هو علة وجود المادة ٢٤ من الميثاق، التي تُلزم المجلس بتقديم تقارير سنوية إلى الجمعية العامة، الممثلة فيها جميع دول الأعضاء. ومع ذلك، لا يقتصر الأمر على أن بعض قرارات المجلس لا تمثل آراء عموم أعضاء الأمم المتحدة، بل هي في بعض الحالات لا تمثل حتى الرأي الحقيقي للدول الأعضاء في المجلس. ويجب على المجلس أن يتقيّد بالميثاق في اضطلاعه بواجباته. ومع ذلك، فهو يستمر في تناول مسائل موكلة – بموجب الميثاق – إلى اختصاص هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وهذا تعدٍّ على وظائف وسلطات الهيئات الأخرى.

وبالمثل، فإن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء ما فتئت تدعو المجلس بجدّية إلى تجنب النظر في المسائل التي لا تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فقد وضع المجلس، في السنوات الأخيرة، هذه المسائل على جدول أعماله. وكانت هذه المسائل للأسف، في بعض الحالات، تتعلق بالشؤون الداخلية للدول، التي يحظر الميثاق صراحة التدخل فيها. ويرجع ذلك إلى اتجاه واضح نحو خفض مرتبة المجلس إلى أداة في صندوق أدوات عضو واحد أو أكثر من الأعضاء الدائمين في المجلس. ومن ناحية أخرى، لم يقم المجلس، في بعض الحالات، بمعالجة المسائل المثيرة للقلق الشديد إزاء السلم والأمن الدوليين ولدى عموم أعضاء المنظمة. كما ينبغي لنا ألا ننسى الحالات التي تم فيها إساءة استخدام المجلس من جانب بعض الأعضاء.

وفي الختام، أود أن أشدد على أننا إذا أردنا أن يحكم عالمنا القانون لا القوة، فإن جعل المجلس وأعضائه خاضعين للمساءلة أمر لا بد منه. وهذا غير ممكن، بطبيعة الحال، إلا من خلال عملية إصلاح شاملة ومفيدة لمجلس الأمن تقودها الدول.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئيسة الجمعية العامة على تنظيم هذه الجلسة بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن البالغة الأهمية، وإن تكن صعبة.

وإنني أدرك تماماً حساسية هذه المسألة وعدم إحراز تقدّم ملموس فيها على الرغم مما يقرب من عقدين من الجهود. وهذا لا يعطينا، بأي حال، مبرراً لنفض أيدينا من العملية أو إسنادها إلى السلسلة العقيمة لتبادل البيانات الشكلية. إن الحاجة الأساسية إلى إصلاح مجلس الأمن تزداد إلحاحاً. وكما بينت أيرلندا والعديد من الدول مراراً، فإن المجلس لم يعد يمثل تكوين الأمم المتحدة. وكلما استمر هذا الموقف غير المقبول، ازداد الخطر على شرعية المجلس ودوره الحيوي الفريد في صون السلام والأمن الدوليين.

وترى أيرلندا أن النقص التاريخي في تمثيل بلدان أفريقيا في المجلس نقص صارخ على وجه التحديد. فهناك حاجة إلى إصلاح عاجل يكفل وجود رأي أفريقي عادل ومنصف في قرارات المجلس – وهو أمر أيدته أيرلندا باستمرار. والواقع أن هذا الإصلاح ينبغي أن يكون على المدى الطويل، وإننا نرى العدالة في هذه القضية من حيث أسسها الموضوعية. ونذكر أيضاً بوضوح شديد من خلال عضويتنا في مجلس الأمن للفترة من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٢ أن البلدان الأفريقية، على الرغم من أن المسائل المتصلة بالسلام والأمن في أفريقيا كانت محورية في جدول أعمال المجلس، لم تكن ممثلة تمثيلاً كافياً في مجلس الأمن، واضطررنا في كثير من الأحيان إلى نخرج منه للاستماع إلى صوتها.

وبالإضافة إلى تصحيح نقص التمثيل الأفريقي، نحن بحاجة أيضاً إلى كفالة الاستماع لأصوات الفئات الأكثر ضعفاً. وهذا يعني أن الدول الجزرية الصغيرة النامية، على سبيل المثال، ينبغي أن تضطلع بدور في المجلس يجسّد خطورة الحالة التي تواجهها.

كما قدمت المناطق الأخرى مطالبات نرى أنها تستحق النظر فيها بإنصاف، ونحن نتطلع إلى مناقشتها.

إن الدول الصغيرة، التي تشكل أغلبية أعضاء الأمم المتحدة، يجب أن يكون لها حق مصان للعمل في المجلس. فجوهر الأمم المتحدة وتعددية الأطراف ينطوي على قوانين وهياكل توفر حماية واحتراماً وضمانات متساوية للدول الكبيرة منها والصغيرة، وتعزيز المنافع المتبادلة في مواجهة التحديات المشتركة في إطار هدفنا المشترك.

وإضافة إلى مسألة تكوين مجلس الأمن، ينبغي لإصلاحه أن يجعل المجلس أكثر خضوعاً للمساءلة وأكثر ديمقراطية وشفافية.

فعلى سبيل المثال، تعتقد أيرلندا أنه يجب أن يضطلع الأعضاء المنتخبون في المجلس بدور متساو تماما، بما في ذلك تحمل المسؤولة عن صياغة وثائق المجلس وتشكيل جميع قراراته. ونرحب بالدور الاستباقي والفعال الذي قام به العشرة أعضاء المنتخبين في الفترة الأخيرة في هذا الصدد. كما نؤيد زيادة التفاعل بين المجلس والجمعية العامة والهيئات الحاسمة مثل لجنة بناء السلام، التي هي في وضع جيد في سياق عملها الرامي إلى معالجة التحديات الكبيرة التي تواجهها البلدان التي تعاني من النزاعات. كما أن أيرلندا مؤيد قوي لتحقيق الشفافية، ونرحب بالالتزام الذي أعرب عنه العديد من أعضاء المجلس الحاليين لإدارة أعمال المجلس بوضوح أمام أعين الجمهور.

ونعتقد أن استخدام حق النقض يشكل مسؤولية وليس حقا. وقد أسيء استخدامه بشكل متكرر، ونحبذ إلغائه في نهاية المطاف. وفي الوقت نفسه، نؤيد المبادرة الفرنسية – المكسيكية ومبادرة مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية من أجل منع استخدام حق النقض في حالات جرائم الفظائع الجماعية. وتعتقد أيرلندا اعتقادا راسخا أنه ينبغي إجراء إصلاح الآن، ونريد المضي قدما في وقت مبكر نحو إجراء مفاوضات تستند إلى نص. ولا نعتقد أن هذا الأمر يتعارض بأي شكل من الأشكال مع النهج الذي يقوده الأعضاء المتبع حتى الآن. ونؤيد بقوة الاستفادة من نتائج عمليات المفاوضات الحكومية الدولية الأخيرة، بما في ذلك الوثيقة الإطارية، ومرفقاتها، وعناصر التقارب والقواسم المشتركة، التي أعدها الرؤساء المشاركون المتعاقبون.

ونريد أن نرى نتائج ناجحة في المفاوضات، ونحن على استعداد للنظر في أي نموذج قادر على تحقيق قدر كاف من التوافق في الآراء. وعلى الرغم من أن إنشاء مقاعد دائمة جديدة لم يكن النموذج المفضل لنا في الماضي، فإننا نوافق عليه إذا كان هذا النهج يتمتع بقدر كاف من التأييد. ومن الواضح أن التمسك بصرامة بالمواقف على مدى ٢٠ عاما لم يتحقق أي نجاح لأي منا. لذلك نناشد جميع البلدان التي تدعم الإصلاح إلى النظر في كيفية تحقيق هذا التغيير. ويمكن الآن الجمع بين المرونة، على سبيل المثال، والالتزام بالنظر مجددا في هيكل المجلس بعد فترة محددة. وسيكون الغرض من هذا الاستعراض هو تقييم ما إذا كانت الترتيبات الجديدة عادلة ومنصفة وتجسد التطور المستمر للنظام العالمي.

قد يقال إن بلدي، أيرلندا، لديه مصلحة راسخة. ونتطلع إلى الحصول على عضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢. لقد انتقدنا مجلس الأمن وتكوينه وطريقة عمله، لأن الأمر يهمنا كما يهم الأمم المتحدة. واليوم، يحمل المجلس مصير النظام المتعدد الأطراف في يديه أكثر من أي وقت مضى. ويأخذ النظام المتعدد الأطراف الأوسع نطاقا زمام المبادرة من المثال الذي حدده المجلس. ونريد أن نشهد تجنيب المفارقات التاريخية للتمثيل حتى تتمكن تلك الهيئة من التعامل بشكل أفضل مع المهام العاجلة التي كلفت بأدائها. وقد تناول نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أيرلندا هذه المسألة خلال المناقشة المفتوحة الأخيرة (انظر A/73/PV.13). وقال إنه يعتقد اعتقادا راسخا بأن إصلاح المجلس سيؤدي حتما إلى زيادة الشعور بالمشاركة

والمسؤولية والملكية بين أعضاء الأمم المتحدة، وأنه بالتأكيد لا يمكن إلا أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على سير عمل الأمم المتحدة على نطاق أوسع.

وفي هذا الوقت، حيث تواجه تعددية الأطراف ذاتها تحديات شديدة، ثمة مسؤولية إضافية تتحملها الدول التي تقدر الأمم المتحدة بقوة لتنظر في الكيفية التي يمكنها بها الإسهام في تحقيق إصلاح هام من هذا القبيل. وبالطبع، يقترب بلدي، أيرلندا، من المجموعة التالية من المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن بعقل منفتح وروح بناءة. وقد اعتدنا أن نعمل على مد الجسور وإيصال الأصوات المطالبة بتحقيق إصلاح عادل ومنصف لمجلس الأمن، ونحن على استعداد للقيام بذلك.

السيد بالينثويلا مارسو (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): لقد عرضت الممثلة الدائمة لإيطاليا بالفعل موقف مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء في هذه المناقشة السنوية (انظر A/73/PV.36). ويشاركها الوفد الإسباني في ذلك الموقف، إذ إنه يتشاطر الاقتناع بأن إصلاح مجلس الأمن له دور هام في تحقيق تعددية الأطراف الفعالة.

وأود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بالرئيسين المشاركين الجديدين، الممثلين الدائمين للإمارات العربية المتحدة ولكسمبرغ، والإعراب عن دعم إسبانيا لعملهما خلال المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة خلال هذه الدورة.

وأود أن أتشاطر مع الجمعية العامة الأفكار التالية بشأن سبب الأهمية الحاسمة لتزويد مجلس الأمن بدينامية جديدة من أجل عملية إصلاح الأمم المتحدة وتحقيق شرعية تعددية الأطراف وفعاليتها.

كما نعلم جميعا، تختلف البيئة الدولية الراهنة كثيرا عما كانت عليه خلال سنوات ما بعد الحرب. وكانت ضرورة ضمان تحقيق السلام في عالم ينقسم إلى كتل أمرا حاسما في تكريس مهام مجلس الأمن وتكوينه في ميثاق الأمم المتحدة. وقد أدى نجاح إحدى مهامه الرئيسية – القضاء على الاستعمار – إلى تغيير حجم الأعضاء والديناميات المتعدد الأطراف للأمم المتحدة تماما. إننا نواجه تحديات القرن الحادي والعشرين، والحاجة إلى توفير شعور جديد بالشرعية يمكن من خلاله لجميع الأعضاء والمجموعات الإقليمية التابعة للجمعية العامة أن تشعر بأنها ممثلة في مجلس الأمن. ويجب أن يكفل ذلك التكوين الجديد نفس الخصائص الوظيفية اللازمة لمواجهة التحديات المرتبطة بتغير المناخ، وتدفقات الهجرة، والدفاع عن حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتحقيق تنمية أكثر إنصافا وأقل تباينا، مع الحفاظ في الوقت نفسه على إعادة إحلال السلام باعتباره صالحا عاما.

ويسعى اقتراح مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء إلى إدماج جميع تطلعات مختلف المجموعات الإقليمية للمساهمة بدور حاسم وتنفيذه في الحلول المشتركة التي يتطلبها جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الشامل. إننا لا ندعو فقط لإضافة مجموعة أخرى، وإنما نسعى لإيجاد إطار توافقي متماسك باعتباره الأساس لإجراء مفاوضات تفضي إلى إصلاح مجلس الأمن. لقد جرى تعميم الاقتراح على مدى أكثر من عقد من الزمن. بيد أن الظروف الراهنة تدعو على وجه السرعة إلى تجديد الإجراءات المتعددة الأطراف في مواجهة التحديات الجديدة التي لا تشمل الفكرة المجردة المتمثلة في تصور توازن جديد في القوى، بل التوصل إلى طريقة متكاملة لتحديد المسائل المشتركة في جدول الأعمال المشترك للبشرية وإيجاد حل لها.

إن مجلس الأمن هو حجر الزاوية في تعددية الأطراف، وإصلاح الأمم المتحدة، والتدخل الجماعي من أجل الصالح العام. ونحن نسعى إلى وجود مجلس أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية، مع مستوى مرتفع من الفعالية، مجلس سيكون في نهاية المطاف أكثر تمثيلا وشرعية وأفضل استعدادا لمواجهة التحديات العالمية التي تواجهنا في القرن الحادي والعشرين. ويسعى موقفنا

– موقف مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء – للتوصل إلى اتفاق بشأن ما نقصده جميعا بمجلس أكثر ديمقراطية وشفافية وفعالية وتمثيلا وخضوعا للمساءلة. ويتطلب إجراء تغير في ميثاق الأمم المتحدة توافر توافق آراء واسع النطاق كالذي مكن من اعتماده، مع التأكد من دعوة جميع الدول الأعضاء، وفقا لمصالحها المشروعة ومن أجل تحقيق الصالح العام، إلى الإسهام في التصدي للتحديات التي نواجهها.

وقد تطور موقفنا. إنه مرن، ومتوازن في الوقت ذاته. ويستند إلى الاقتناع بأن المشاركة في مجلس الأمن ليست امتيازا، بل خدمة للمجتمع الدولي. ونعتقد أن جميع الأعضاء المحبين للسلام في الأمم المتحدة لهم الحق، بل وعليهم الالتزام، بتقديم هذه الخدمة لمجتمعنا بحكم وجودهم في المجلس. ونحن مقتنعون بأن تعزيز تعددية الأطراف، التي نتطلع إليها، ويجب أن نتطلع إليها، يخضع بشكل وثيق لنموذج إصلاح مجلس الأمن المقترح من مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء. وفي ضوء ذلك، فإنني أشجع الجميع على النظر في الجداول التي صاحبت البيان الذي أدلى به سفير إيطاليا باسم مجموعتنا (انظر A/73/PV.36). ويلاحظ أن هذا الاقتراح ليس مجرد اقتراح لإصلاح مجلس الأمن، ولكنه جزء من اقتراح إصلاح أوسع نطاقا للأمم المتحدة، والذي نعتقد أنه سيكون مفيدا في تعزيز الثقة في النظام الدولي وفي قدرة الدول الأعضاء على التكيف مع التحديات الجديدة التي تواجه المنظمة اليوم.

السيد أوفارت (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نحن جميعا مقتنعون بأن الأمم المتحدة يجب أن تكون مهيأة لتحقيق الغرض المنشود منها وأن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يساعد على جعل الأمم المتحدة أقوى وأكثر مصداقية. ينبغي لمجلس الأمن أن تكون لديه القدرة والاستعداد للتصدي على نحو ملائم لجميع التحديات التي تواجه العالم وأن يرتقي إلى مستوى مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. لكن، للأسف، لم يكن الحال دائما على هذا النحو. أود أن أشكر الممثلين الدائمين لجورجيا ودولة الإمارات العربية المتحدة على عملهما الشاق في توجيه المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة السابقة للجمعية العامة.

وفيما يتعلق بأهم المسائل بالنسبة لإستونيا في عملية إصلاح مجلس الأمن، فقد تعين علينا أن نشهد كيفية قيام بعض أعضاء مجلس الأمن، في مناسبات عديدة، باستخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه، مما ترك المجلس عاجزا وغير قادر على الرد على الحالات التي يمس فيها اتخاذ إجراءات. وقد أعربت إستونيا في السابق ولا تزال تسلط الضوء على موقفها المتمثل في أنه ينبغي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يلتزموا طوعا وبشكل جماعي بعدم استخدام حق النقض لعرقلة إجراء للمجلس يهدف إلى منع أو إنهاء حالات تنطوي على جرائم الفظائع الجماعية.

إن إستونيا، بصفتها عضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، تؤيد أيضا مدونة قواعد السلوك التي تدعو جميع أعضاء المجلس إلى عدم التصويت معارضين لقرارات مجلس الأمن التي تهدف إلى منع أو إنهاء الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ونرحب بالتأييد الواسع النطاق الذي أعربت عنه ١١٧ من الدول الأعضاء لمدونة قواعد السلوك. ونأمل أن يمنح المزيد من البلدان تأييده للمدونة في المستقبل القريب. كما أكدت إستونيا مجددا تأييدها لمبادرة فرنسا والمكسيك بشأن استخدام حق النقض. ونعتقد أن هاتين المبادرتين متكاملتان وتتقاسمان هدفا مشتركا.

كما أود أن أسلط الضوء على مسألة أخرى هامة بالنسبة لإستونيا فيما يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن. يجب على الأمم المتحدة أن تتكيف مع وقائع العصر. تعتقد إستونيا أن كل بلد من البلدان، الصغيرة أو الكبيرة، ينبغي أن تتاح له فرصة التمثيل في المجلس، لكن منح صوت أقوى للدول الصغيرة،

وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، أمر حيوي للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نتعاطف تماما مع الموقف الأفريقي المشترك، الذي من شأنه زيادة تمثيل وشرعية الأمم المتحدة ككل وهو السبيل الوحيد لتصحيح الظلم التاريخي الذي تعاني منه القارة الأفريقية فيما يتعلق بتشكيل مجلس الأمن.

وعند النظر في مدى أهمية عمل مجلس الأمن، ينبغي لنا أن نفكر في جداول الأعمال والمسائل الجوهرية التي تجري مناقشتها في اجتماعات مجلس الأمن. إن مفهوم السلم والأمن يتوسع. هناك تحديات جديدة يمكن أن تعرقل بشكل خطير السلام والأمن العالميين، ولذلك ينبغي مناقشتها في مجلس الأمن. فعلى سبيل المثال، تغير المناخ وأمن الفضاء الإلكتروني هما من التحديات المتزايدة الأهمية والإلحاح التي من الواضح أنها تحتاج إلى معالجة.

أخيرا، أود التأكيد على أن اتخاذ خطوات صغيرة لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن يمكن أن يحدث أثرا إيجابيا كبيرا. تود إستونيا أن ترى مزيدا من المساءلة والاتساق والشفافية في أنشطة المجلس من خلال زيادة الشمول والإجراءات المحددة الهدف. هذه المبادئ أساسية في حكم دولتنا. نحن نطبقها بوعي، ونعتقد أنها ستزيد من فعالية الحوكمة لدينا ويفهمها شعبنا على نحو أفضل. ونرى أن نفس هذه المبادئ يمكن أن تحقق أثرا أكبر على المستوى الإقليمي أو العالمي، ولذلك ينبغي أن تعتمدها وتستخدمها مختلف المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة. ويمكن لمجلس الأمن أيضا، بصفته الهيئة التي تمثل جميع أعضاء الأمم المتحدة، أن يستفيد من تطبيق هذه المبادئ.

في الختام، أود إعادة تأكيد التزام إستونيا بالمشاركة البناءة في المفاوضات الحكومية الدولية. وأود أيضا أن أهنئ الرئيسين المشاركين المعينين حديثا، الممثلين الدائمين للإمارات العربية المتحدة ولكسمبرغ، ونؤكد دعمنا الكامل لهما.

السيد بالي (الكونغو) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني لرئيسة الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن المسألة المهمة المتمثلة في إصلاح مجلس الأمن.

يؤيد الوفد الكونغولي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسيراليون، منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة التابعة للاتحاد الأفريقي، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/73/PV.36)، ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

بداية، أود أن أشكر جميع ميسري المفاوضات الحكومية الدولية المتعاقبة بشأن إصلاح مجلس الأمن وأن أنوه بالتزامهم وحماسهم من أجل المضي قدما بالعملية التي ثبت، على مدى تسع سنوات منذ أن أطلقت في شباط/فبراير ٢٠٠٩، أنها أكثر تعقيدا مما كنا نظن. كما أود أن أتقدم بالتهنئة إلى الرئيسين المشاركين المقبلين اللذين سيواصلان العمل.

عما نتكلم حقا هنا؟ إن عنوان البند ١٢٤ من بنود جدول الأعمال في حد ذاته، ألا وهو مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، يخوض في المسألة ويتيح قراءة بسيطة بشأن إصلاح المجلس. التمثيل في مجلس الأمن غير منصف. علينا تحقيق توازن. يجب زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، لأن تشكيله الحالي لا يمثل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اليوم البالغ عددها ١٩٣ دولة.

ما هي القضايا ذات الصلة؟ إن المقرر ٥٥٧/٦٢، الذي يظل يشكل الأساس لإصلاح مجلس الأمن، فضلا عن عناصر الإصلاح الرئيسية الخمس التي تمخض عنها المقرر، هي المبادئ التوجيهية للمفاوضات المنشأة بموجب ذلك المقرر. يلقي المقرر ٥٥٧/٦٢ المزيد من الضوء على ما نواجه من تحديات وقضايا ويحددها.

إن الإصلاح الضروري لمجلس الأمن يدخل ضمن اختصاص الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أود ببساطة أن أسلط الضوء على القرارات المتعاقبة للجمعية العامة بمواصلة المفاوضات غير الرسمية من دورة إلى أخرى. كما أن بيانات الدعم الثابت للعملية تمثل أيضا دليلا على تشاطر ذلك الرأي.

ما هي الخطط الموضوعة لعام ٢٠١٩؟ في غضون حوالي شهرين، ستبلغ عملية المفاوضات الحكومية الدولية غير الرسمية بشأن إصلاح مجلس الأمن محطة هامة تتمثل في مرور ١٠ سنوات على وجودها. ما هي التقييمات التي يمكن أن نخلص إليها بشأن هذا العقد من المناقشات المتعلقة بإصلاح هذا الجهاز، الذي يعتبر بحق حجر الزاوية للأمم المتحدة؟ وإذ ننظر خارج إطار المفاوضات الحكومية الدولية التي بدأت في شباط/فبراير ٢٠٠٩، سيضيف العديد منا أن النقاش بشأن إصلاح أقوى جهاز من أجهزة الأمم المتحدة استهلك في نهاية المطاف طاقة أكثر من جيل من الدبلوماسيين. في الواقع، إن عدنا إلى مبادرات الإصلاح السابقة التي يعود تاريخها إلى ستينيات القرن الماضي، وبما في ذلك بعض الجهود التي بذلت في تسعينياته، قد نميل إلى الاعتقاد – وهو أمر مفهوم – بأنه منذ ذلك الوقت، فإن عملية التفاوض لم تحقق بعد على ما يبدو أي نتيجة يمكن أن ينظر إليها باعتبارها تطورا إيجابيا ملحوظا.

إن المخاطر كبيرة، بالنظر إلى أن مجلس الأمن قادر على اتخاذ القرارات التي يجب على الدول الأعضاء إنفاذها وأن الميثاق يمنحه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويظهر ذلك أهمية رؤية قادتنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي تدعونا إلى إحراز تقدم لتحقيق مجلس أمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وفعالية وشفافية بغية تعزيز شرعية قراراته.

يمكننا جميعا أن ندرك أن العالم قد تغير وأننا نواجه تحديات جغرافية سياسية جديدة أدت إلى ظهور قوى جديدة على الساحة الدولية.

في الوقت الذي تتعرض فيه تعددية الأطراف للخطر، نود أن نؤكد مجددا اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، على إيماننا بالأمم المتحدة، التي نأمل في أن تصبح أكثر شفافية وديناميةوديمقراطية. لم يكن القصد من إنشاء الأمم المتحدة أن تظل في جامدة في مكانها وعاجزة عن الحركة. لقد أشار الرئيس جون كنيدي عن حق في خطابه أمام الجمعية العامة من على هذا المنبر إلى أنه،

> ”لا يمكن للأمم المتحدة أن تستمر بوصفها منظمة غير قابلة للتجديد. فالتزاماتها تشهد ازديادا وكذلك حجمها. يجب أن تغير ميثاقها وكذلك عاداتها. لم يقصد واضعو هذا الميثاق أن يبقى على حاله للأبد“ (A/PV.1209، الفقرة ٧٤)

اليوم، الأمم المتحدة ملتزمة بالإصلاحات لجعلها أداة أكثر فعالية لتعزيز السلام والتنمية وحقوق الإنسان. وفي إطار هذه الدينامية، تؤمن الكونغو بأن إصلاح مجلس الأمن أمر ممكن وحتى أكثر إلحاحا. وترى الكونغو، أن التمثيل الجغرافي لأفريقيا في مجلس الأمن مسألة تتعلق بالعدالة والإنصاف والتوازن الإقليمي داخل هذه الهيئة، وفقا للمبادئ والأهداف والمثل العليا الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

فالوثيقة المعنونة ”تنقيح العناصر المشتركة والمسائل التي تتطلب مواصلة النظر“، التي وزعها رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين في ١٤ حزيران/يونيه، تصنف النقاط الأساسية فيما يتعلق بزيادة حجم المجلس والتمثيل الجغرافي فيه، وحق النقض بين عدة بنود يجب إمعان النظر فيه (انظر A/72/PV.104) ومن الواضح أن نرى الطبيعة المترابطة لجميع المسائل التي يجري التفاوض بشأنها في سياق إصلاح مجلس الأمن.

إن زيادة حجم عضوية المجلس ترتبط، كما نعلم جميعا، بمسألة زيادة عدد أعضاء المجلس في كلتا فئتي العضوية. إذا كان

هناك اتفاق بالإجماع على مبدأ زيادة عدد أعضاء المجلس، فإن وفد بلدي يختار توسيع فئتي العضوية كليتهما بحيث يعكس ذلك على نحو أفضل الإنصاف والتمثيل والتوازن الإقليمي. وفي هذا الصدد، تؤيد الكونغو أن يخصص لأفريقيا عضوان في الفئة الدائمة، إضافة إلى عضوين في فئة العضوية غير الدائمة.

تمثيل أفريقيا في مجلس الأمن إنما هو رفع للظلم التاريخي الذي تعرضت له أفريقيا دائما. في الواقع، لا يمكن أن نتصور أن أفريقيا المكونة من ٥٤ دولة عضوا في المنظمة ويبلغ عدد سكانها حوالي ١,٢ مليار نسمة، ووفقا للتوقعات من المقدر أن يتضاعف سكانها بحلول العام ٢٠٥٠، غير ممثلة تمثيلا كافيا على هذا المستوى الرفيع من عملية صنع القرارات. علينا أيضا ألا ننسى أن الأغلبية العظمى من القرارات التي يتخذها المجلس حاليا تتعلق بأفريقيا.

ترحب الكونغو بزيادة الدعم والتأييد اللذين تتلقاهما من عدة مجموعات من الدول ومن أصحاب المصلحة بشأن تمثيل أفريقيا في فئة العضوية الدائمة. في الواقع، لا تزال مسألة حق النقض، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمكانة العضوية الدائمة في المجلس، أحد أكبر التحديات في المفاوضات الحكومية الدولية. ومع ذلك، إذا أردنا أن نقبل تمثيل أفريقيا في فئة العضوية الدائمة في المجلس لرفع الظلم الحالي، ومن ثم لا نعترف بالامتيازات التي تأتي مع هذه المكانة، بما في ذلك حق النقض، فإننا لا نفعل شيئا سوى مواصلة إظهار الظلم تجاهها. فمن أجل تنفيذ مبدأ المساواة تنفيذا مجديا، من الحكمة توسيع امتياز حق النقض ليشمل جميع الدول التي تحصل على العضوية الدائمة في مجلس الأمن. لا يمكن أن يكون هناك أي خيار آخر، ما لم نتفق على إلغاء حق النقض بشكل تام لجميع الأعضاء الدائمين في المجلس، على النحو المبين في الموقف الأفريقي الموحد المتجسد في توافق آراء إزولويني.

إن مسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، كلها مسائل مهمة تستحق الاهتمام المتواصل من الجمعية العامة، الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، لجعل الأمم المتحدة أكثر تمثيلا ومن ثم عالمية حقا وديمقراطية وقادرة على قيادة عملية الإصلاح نحو تحقيق نتائج ملموسة في الإطار التوافقي.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني وامتنان بلدي للسفيرين نسيبة وإمنادزه لقيادتهما الممتازة لعملية المفاوضات الحكومية الدولية خلال هذا العام. وأود أن أهنئ السفيرة نسيبة على إعادة تعيينها والسفير براون على تعيينه رئيسيا مشاركا للدورة المقبلة.

من الواضح على نحو متزايد أن الشهية لإصلاح مجلس الأمن تتزايد بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وذلك لأسباب وجيهة، فقد تغير العالم، لكن تكوين مجلس الأمن لم يستجب لهذا التغيير. وهذا الجهاز الرئيسي العالمي المعني بصون السلم والأمن الدوليين من الصواب والإنصاف أن يمثل العالم الذي يسعى إلى حمايته.

ما زالت المملكة المتحدة منذ أمد بعيد من أشد مؤيدي إصلاح مجلس الأمن. ويجب أن يأخذ هذا الإصلاح في الاعتبار حجم المجلس وتمثيله وطرق وأساليب عمله. إننا نؤيد الجهود الرامية إلى تحديث ممارسات عمل مجلس الأمن، ونرحب بالاتفاق في السنة الماضية على المذكرة الجديدة التي أصدرها رئيس مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع (S/٢٠١٧/٥٠٧). تتمثل أولويتنا الآن في تنفيذ أحكام تلك المذكرة بهدف كفالة أن يدير المجلس أعماله بطريقة فعالة وشاملة وشفافة، وتشمل تركيز المجلس على أهم المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، وليس صراعات الماضي. نحن نتوق إلى العمل بشأن هذه المسائل في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، برئاسة الكويت.

عندما ننظر في إصلاح مجلس الأمن، يجب علينا دائما أن نكفل عدم المساس بفعالية المجلس. إنّ الزيادة المفرطة في عضوية المجلس تنطوي على المجازفة في جعل عملية اتخاذ القرارات معقدة وبطيئة، مما يقوض قدرة المجلس على الاستجابة بشكل مناسب وسريع لقضايا السلم والأمن الدوليين. فالتحديات الهائلة والخطيرة الماثلة أمامنا، لا تجعلنا بكل بساطة قادرين على المجازفة بذلك.

ومن المنطلق نفسه، لا يمكن أن نسمح لمسألة حق النقض أن تؤدي إلى الإبطاء في تقدمنا بشأن توسيع المجلس. ومن دواعي الفخر للمملكة المتحدة أنها لم تستعمل حق النقض ضد أي قرار منذ عام ١٩٨٩، ولن نستعمل ذلك إلاّ في الظروف الاستثنائية للغاية. نحن من الموقعين على مدونة قواعد السلوك لفريق المساءلة والاتساق والشفافية ومن الملتزمين بعدم استعمال حق النقض أبدا ضد أي مشروع قرار ذي مصداقية بشأن منع أو إنهاء الفظائع الجماعية، ونشجع جميع الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على الانضمام إلينا في تأييد هذه المبادرة. لقد شهدنا في أحيان كثيرة أعضاء آخرين يلوحون بحق النقض من خلال مصالحهم الضيقة مما يؤدي إلى إلحاق أضرار فادحة بسمعة المجلس وفي الواقع بمسؤوليته تجاه من هم بأمس الحاجة إلى لساعدتنا.

للأسباب الآنفة الذكر، نعتقد أن إجراء توسيع محدود في الفئتين الدائمة وغير الدائمة، وزيادة التوازن بين التمثيل والفعالية، هو النهج الذي ينبغي أن نتبعه جميعا. ويتعين على الدول الأعضاء أن تعمل سويا بطريقة مرنة وخلاّقة للتوصل إلى مجالات التقارب حتى نحرز تقدما بشأن هذه المسألة في نهاية المطاف.

ولا يخفى على الأعضاء أننا نؤيد تخصيص مقاعد دائمة للبرازيل، وألمانيا، والهند واليابان، بالإضافة إلى تمثيل أفريقيا تمثيلا دائما لكي يعكس ذلك على نحو أفضل واقع العالم الذي نعيشه اليوم. هذا التأييد ثابت، وأتوق إلى العمل بجميع السبل المتاحة للوصول إلى مجلس أكثر تمثيلا وفعالية وهو الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه.

السيد ميرو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يشكر رئاسة الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة العامة اليوم بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة.

ويؤيد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل سيراليون، الذي تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/73/PV.36).

بصفتي ممثل تنزانيا، أود أن أهنئ رئيسي المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة على قيادتهما للعملية وأود أن أضيف أن تنزانيا على استعداد للعمل مع الرئيسين الجديدين اللذين أُعلن عن اسميهما اليوم.

على غرار العديد من البلدان الأخرى، يساور وفد بلدي القلق إزاء بطء وتيرة العملية. إن أفريقيا، وهي القارة الوحيدة الممثلة تمثيلا ناقصا في مجلس الأمن، لا تزال تعاني. وينبغي التأكيد على أن مجلس الأمن يمارس ولايته في الجانب الأكبر منها في البلدان الأفريقية التي نضجت الآن وتولت مسؤوليات للإسهام في حفظ السلام في قارتها وخارجها. ودأبنا على المشاركة في جهود الوساطة وعمليات حفظ السلام، مما كلف تنزانيا والعديد من البلدان الأفريقية الأخرى ثمنا تمثل في فقدان حياة حفظة السلام الذين ساهمت بهم تلك البلدان. إن الإرادة السياسية التي تقف وراء حفظ السلام والأمن ذات قيمة غير محسوسة وينبغي تثمينها.

إن الموقف الأفريقي الموحد، على النحو المنصوص عليه في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، معروف لدى الجمعية العامة. فنحن نطالب بما لا يقل عن مقعدين دائمين مع كل صلاحيات العضوية الدائمة وامتيازاتها، بما في ذلك حق النقض،

وخمسة مقاعد غير دائمة. وعلى الرغم من أن أفريقيا تعارض حق النقض من حيث المبدأ، فإنها ترى أنه ما دام قائما وعلى سبيل العدالة العامة، فينبغي أن يكون متاحا لجميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

ويساور وفد بلدي القلق إزاء مذكرة الرئيسين المعنونة ”العناصر المشتركة المنقحة والمسائل المطروحة لمواصلة النظر“، التي عممها رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين في ١٤ حزيران/يونيه. وكانت الوثيقة خطوة طيبة في تحديد القواسم المشتركة التي يمكن أن توحد الدول الأعضاء من أجل بناء توافق في الآراء. بيد أن المذكرة لم تمثّل الموقف الأفريقي الموحد بدقّة وبصورة كافية.

في الختام، تتطلع جمهورية تنزانيا المتحدة إلى محور في الاتجاه الصحيح بشأن هذه المسألة عندما يُستأنف النظر في عملية إصلاح مجلس الأمن، وعندئذ نرى أن الموقف الأفريقي الموحد سيلقى الاهتمام الجاد منا جميعا.

السيدة خاكيس أواكوخا (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد الجلسة العامة اليوم، فضلا عن تعيين الرئيسين الجديدين للمفاوضات الحكومية الدولية، اللذين يمكنهما التعويل على دعم وفد بلدي لعملهما بشأن هذا البند البالغ الأهمية بالنسبة لبلدي، ولكن في المقام الأول، بالغ الأهمية أيضا بالنسبة للأمم المتحدة.

تؤيد المكسيك البيان الذي أدلت به السفيرة ماريا أنجيلا زابيا، ممثلة إيطاليا، بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/73/PV.36). وأود أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية:

إن الدورة الجديدة للمفاوضات الحكومية الدولية ضرورية للاستمرار في معالجة المسائل المعلقة، بهدف إيجاد أوجه تقارب جديدة. وستمضي هذه العملية قدما إلى أن نجد أرضية مشتركة ونركز على ما يوحدنا، على أساس المبادئ المتفق عليها. وبعبارة أخرى، لا ينبغي أن تقتصر العملية على تجميع المقترحات، ولكن أن تشمل أيضا تحليلها وتحديد المقترحات التي يمكنها حقا إيجاد توافق في الآراء وتحقيق نتائج تعود بالفائدة على جميع الدول الأعضاء والمصالح العالمية، ولا تفرض أوجه تقارب مصطنعة.

ويجب أن يسترشد إصلاح مجلس الأمن بالأهداف المشتركة المحددة في عملية المفاوضات الحكومية الدولية، ألا وهي، كفاءة المجلس وشفافيته وطابعه التمثيلي وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه. وفي الوقت نفسه، فإن توسيع فئة العضوية غير الدائمة في المجلس، يجب أن يقوم على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي العادل. وترى المكسيك ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء أن ذلك هو الأساس الوحيد للإصلاح الذي يمكن أن يؤتي ثماره في صورة مجلس يتسم بالكفاءة والديمقراطية بعد إصلاحه. وبالتالي، فإن أي تغيير في تكوين المجلس يجب أن يعبر أيضا عن العضوية الحالية للمنظمة، بما يتيح تمثيلا كافيا للمجموعات الإقليمية الخمس المختلفة على أساس التوزيع الجغرافي العادل، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وسيغدو حجم المجلس الموسع حاسما في استعادة هذا التوازن مع الحفاظ على كفاءته.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نتكلم عن التمثيل الكافي على أساس التوزيع الجغرافي العادل دون مراعاة الصلة المباشرة لهذه المسألة بالمناقشات المتعلقة ببعد المجلس الموسع، الذي يمكن من خلاله تحديد عدد المقاعد الإضافية الممنوحة لكل مجموعة إقليمية. كما يجب أن تكون الشفافية والفعالية من الأهداف الرئيسية لإصلاح مجلس الأمن. وتوافق المكسيك على أنه ينبغي للمجلس أن يكون أكثر شفافية وأسهل في الوصول إليه بالنسبة للدول غير الأعضاء، وهو ما من شأنه تحسين المساءلة وزيادة فعالية عملية صنع القرارات.

إن مجلس الأمن هو الجهاز الذي يكفل السلام والأمن الدوليين. غير أن نطاق طرائق عمله وتحكم الدول الدائمة العضوية في بعض بنود جدول الأعمال القريبة من مصالحها الوطنية يعنيان أن المجلس لا يمكن أن يكون فعالا في تسوية النزاعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ويؤثران على صورته وشرعيته. ولذلك، يجب على المجلس أن يتصرف فورا وبشفافية في مواجهة الأزمات الدولية التي تتطلب الاهتمام.

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن شهد في السنوات الأخيرة تحسنا على صعيد الشفافية وشمول الجميع، فإن ذلك يُعزى إلى حد كبير لزخم الأعضاء غير المنتخبين. ونحن من بين الغالبية العظمى من الدول التي تعارض استخدام ما يسمى بحق النقض وندعو إلى إلغائه أو تقييده طوعا، ولا سيما في حالات الفظائع الجماعية. ومعظم الدول الأعضاء، بما في ذلك المكسيك، متفقة على أن زيادة عدد أعضاء المجلس وإصلاح أساليب عمله سيؤديان إلى تحسين فعالية هذه الهيئة بدرجة كبيرة من خلال إعادة التوازن لميزان القوى الحالي. ومن شأن ذلك أيضا أن يمكن من إعطاء مزيد من الأهمية لمواقف الدول الأعضاء غير الدائمين ومن إحراز تقدم بشأن المسائل التي ظلت تقليديا تصيب عمل المجلس بالشلل.

ويجب تناول العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة من منظور المساءلة والشفافية. ولذلك، ومن أجل تحقيق قدر أكبر من المساءلة في المجلس، ينبغي الإبقاء على الانتخابات الدورية لجميع الأعضاء الجدد في المجلس من جانب الجمعية العامة.

ونكرر التأكيد على وجوب أن تجري المفاوضات الحكومية الدولية الجديدة في إطار مبادئ الشفافية والحياد والموضوعية وشمول الجميع. ويجب أن تتناول الدروس المستفادة من الدورات السابقة، فضلا عن الأخطاء التي ارتكبت في العملية، وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى النظر في اقتراح الاتحاد من أجل توافق الآراء بوصفه خطوة جدية للمضي قدما بإصلاح حقيقي لمجلس الأمن. ويستجيب اقتراح الاتحاد من أجل توافق الآراء للمبادئ المنصوص عليها في المقرر ٥٥٧/٦٢ لأنه صيغ بحسن نية وهو حل توفيقي يستهدف جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وشفافية وديمقراطية وفعالية وخضوعا للمساءلة.

واقتراحنا شامل للجميع لأنه يسعى لإتاحة الفرص لجميع الدول الأعضاء ولجميع المناطق، لا سيما تلك الممثلة تمثيلا ناقصا في التكوين الحالي لمجلس الأمن، مثل أفريقيا.

ويتناول اقتراح مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء تطلعات بعض الدول التي ترغب بشكل مشروع في الاضطلاع بمسؤولية أكبر في مجلس الأمن. وتنوه المكسيك بالاهتمام الذي أعربت عنه جميع المجموعات التفاوضية لمواصلة المفاوضات الحكومية الدولية. ولذلك، فإننا نحث جميع الأعضاء على مواصلة العمل في هذه المفاوضات، وتنسيق مصالحهم الفردية والسعي إلى خير المنظمة، من أجل حشد الدعم على أوسع نطاق ممكن لتقديم اقتراح مجد كفيل بتشكيل مجلس أمن موسّع يواكب حقائق الواقع في القرن الحادي والعشرين ويقوم على تعددية الأطراف.

السيد تشو تاي – يول (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيسة على تنظيم المناقشة السنوية اليوم بشأن إصلاح مجلس الأمن.

ويرحب وفد بلدي ترحيبا حارا بتعيين السفير كريستيان براون ممثل لكسمبرغ ميسرا للمفاوضات الحكومية الدولية. كما نتقدم بالتهنئة إلى السفيرة لانا نسيبة ممثلة الإمارات العربية المتحدة، إذ تواصل الاضطلاع بمهامها بصفتها ميسّرة. وإنني واثق كل الثقة في قيادتهما وقدرتهما على تيسير هذه العملية الصعبة في إطار الروح الموجهة التي تجمع الشفافية والنزاهة.

وفي البداية، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء

(انظر A/73/PV.36). وسأدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لطالما رأت جمهورية كوريا أن إصلاح مجلس الأمن أمر بالغ الأهمية لأداء المجلس مهامَّه على نحو فعال ولمستقبل الأمم المتحدة. وقد بات هذا الرأي أكثر إلحاحا اليوم. وفي الواقع، ونحن نواجه بصورة جماعية التحديات الدولية المتزايدة، فإن دور مجلس الأمن أصبح حاسماً على نحو متزايد لمواجهة هذه الحقائق المتغيرة. ومع ذلك، وحتى يفي المجلس بمسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين والتصدي لتحديات اليوم، بل وتحديات المستقبل، يجب أن يتحول إلى كيان أكثر إنصافا وتمثيلا وفعالية. وفضلاً عن ذلك، وبما أن الأمين العام غوتيريش يقود عملية إصلاح الأمم المتحدة في مجالات مثل السلام والأمن والتنمية والإدارة، من الضروري أن يعمل مجلس الأمن في تناغم مع جهود الإصلاح الجارية. والمخاطر المحدقة بالمجلس كبيرة للغاية إن ظل على جموده فيما لا ينفك العالم والأمم المتحدة يتغيران.

و الحاجة الحقيقية إلى إصلاح مجلس الأمن لا تنبع من عواصمنا، بل من الناس في شوارع فلسطين وفي أحياء سورية الذين يتوقون حقاً إلى إصلاح مجلس الأمن. وإننا مدينون لهم بالوفاء بما يعد به ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب.

واليوم، أود اقتراح أن نجلس جميعا للحظة وأن نفكر على نحو منطقي ومعقول بشأن ما نعرفه الآن وما سيكفل إصلاح المجلس بالطريقة الصحيحة. وأرجو من الممثلين أن يتأملوا للحظة ما وصلنا إليه اليوم، ليس من منظور مصالح أي دولة أو مجموعة، ولكن من المنظور الموضوعي لشخص يهتم حقا بمستقبل العالم.

وكلنا نعلم أن توسيع عضوية المجلس إلى عدد يتجاوز ٢٥ سيؤثر بشكل خطير عفى لعالية المجلس. وأن ثمة، خارج الأعضاء الخمسة الدائمين، ١٨٨ دولة عضوا، وربما المزيد في المستقبل، تتطلع جميعها إلى العمل في المجلس وهي جديرة بذلك. وأن على هذه البلدان الـ ١٨٨ أن تتنافس بشدة وأن تستثمر رأس مال سياسي هائل على مدى سنوات عديدة للفوز في انتخابات عضوية المجلس. وأن الأعضاء غير الدائمين يُنتخبون ديمقراطيا. وأن ولاية واحدة تدوم بالكاد سنتين لا تكفي لبناء ذاكرة مؤسسية للعديد من البلدان وتكون الانطلاقةُ في بعض الأحيان –بل حتى السنة الأولى – صعبة لمواكبة وتيرة تناول جميع المسائل البالغة الأهمية.

فعلى سبيل المثال، نعلم جميعا أن إضافة أربعة مقاعد لمجموعة الأربعة، أي اثنين من أفريقيا، وواحد من البلدان العربية وواحد من أمريكا اللاتينية، سيزيد عدد الأعضاء الدائمين في المجلس، على أقل تقدير، إلى ١٣عضواً، مما يعني أن الحد الأقصى لعدد المقاعد المخصصة لبقيتنا لن يتجاوز مقعدين أو ثلاثة مقاعد إضافية. ونعلم جميعا أن إضافة مقعدين أو ثلاثة فقط للمقاعد غير الدائمة العشرة الموجودة لـ١٨٠ بلداً، أو أكثر في المستقبل، أمر غير عادل، بل لا يمكن تحمله. وأنه إذا ما أبقينا النسبة الحالية التي تقوم على فارق مقعد أو مقعدين بين المقاعد الدائمة وغير الدائمة، سيُفضي ذلك إلى مجلس مصاب بالجمود يتألف من ٣٩ عضواً يحظى ١٣ منهم بسلطة حق النقض، ولن يؤدي وظيفته بفعالية أو إنصاف قطّ.

ولا يخفى عن أي منا أن العالم ليس جامدا، وأن الأعضاء من البلدان الكبرى والمساهمة اليوم ستنضم إليها في المستقبل بلدان كبرى ومساهمة أخرى. وأنه قد أُسندت إلينا ولاية واضحة لإصلاح المجلس عملاً بالمبادئ الخمسة – وهي الديمقراطية والتمثيل والشفافية والمساءلة والفعالية – التي حددها رؤساء دولنا وحكوماتنا في عام ٢٠٠٥.

وأعتقد أننا نقر جميعا، إن لم يكن علناً، بأن اقتراح مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء الذي مفاده زيادة المقاعد غير الدائمة لصالح المناطق الناقصة التمثيل من العالم من دون توسيع

نطاق حق النقض يجسد على أفضل وجه أوجه التقارب الشديد بين الدول الأعضاء. كما سيساعد على تحقيق عملية إصلاح للمجلس لا تستند إلى المبادئ الخمسة التي التزمنا بها جميعا فحسب، بل تمثل أيضا الصيغة الأكثر جدوى والتي من شأنها أن تحظى بأوسع تأييد ممكن. ومن شأن هذا الاقتراح أن يضيف ١١ عضواً آخر من الأعضاء غير الدائمين، يتم انتخابهم جميعاً ديمقراطيا وتمثلهم كل مجموعة من المجموعات تمثيلا كاملا استناداً إلى تمثيل جغرافي منصف ويتم إخضاعهم للمساءلة بصورة دورية على أساس مساهماتهم في المجلس. ومن شأن هذا، بدوره، أن يكفل عمل المجلس على نحو أكثر فعالية وشفافية، مع حد أدنى من أصوات النقض وعدد مناسب من الأعضاء. وفضلاً عن ذلك، سيكون بوسع العديد منا تأمين مقاعدنا لمدة تدوم بما يكفي لإرساء ذاكرتنا المؤسسية والعمل لمدة أطول إذا كان أداؤنا جيداً بصفتنا أعضاء في المجلس.

ونجتمع جميعا هنا اليوم مُدركين تماما أنه لا بد من إصلاح المجلس حتى يواصل الوفاء بولايته والتطور لمواكبة الواقع المتغيّر. وستواصل جمهورية كوريا، جنبا إلى جنب مع مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، مساعيها الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن عن طريق الموازنة بين المثل العليا للآباء المؤسسين للأمم المتحدة والتحديات الجديدة التي نواجهها اليوم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.